المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مسح الإستثمار الأجنبي المنسق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (CFIS)

استخدام القوائم المالية للتحقق من صحة المعلومات

أو

الحصول على معلومات حول الإستثمار الأجنبي

(الفصل العاشر من دليل تجميع مسح الإستثمار الأجنبي المنسق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-CFIS)

21 مارس 2019

مسقط، سلطنة عمان

المحتويات

أ. أنواع القوائم المالية الشائعة: المعدة و المتاحة و المستخدمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....

الجدول 1 - مساهمي شركة زين: 21 مارس 2018.....

ب. نموذج عام حول القوائم المالية و كيفية قراءتها بالنسبة لمسوحات الإستثمار الأجنبي .....

الإطار 2. بيان موحد، الأرباح أو الخسائر، نهاية العام 2018 و 2017.....

الإطار 3. بيان موحد – الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر.....

الإطار 4. بيان موحد حول الرصيد المالي في 31 ديسمبر 2018.....

ج. جدول الإرتباط بين القوائم المالية واستبيان مسح الإستثمار الأجنبي المنسق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....

الترابط بين القسم 1 المتعلق بمسح الإستثمار الأجنبي المنسق CFIS و القوائم المالية.....

التغييرات في أرصدة الأسهم – الأقسام 2 و 3.....

القسم 4 - حقوق المساهمين.....

الأقسام 5 و 6 و 7 - الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي.....

القسم 8 - الإستثمارات المحفظة – الأصول و الخصوم.....

القسم 11 - مجموعة المشاريع المحلية (LEG).....

د. التمييز بين مجموعة المشاريع المحلية و مجموعة المشاريع الدولية.....

هـ. المقيمين في الجانبين و غير المقيمين في الجانبين.....

و. البيانات الواردة من مجموعة المؤسسات الدولية الى بيانات مجموعة المؤسسات المحلية.....

ز. التحقق من صحة بيانات مسح الاستثمار الأجنبي FIS بإستخدام القوائم المالية.....

الجدول 2- بيانات موحدة حول الرصيد المالي في 31 ديسمبر 2018، الأصول.....

الجدول 3 – بيانات موحدة حول الرصيد المالي في 31 ديسمبر 2018، الخصوم.....

الجدول 4- بيانات موحدة حول الرصيد المالي في 31 ديسمبر 2018، الحصص.....

الجدول 5 – بيانات موحدة – الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر.....

الجدول 6 – بيانات موحدة – الأرباح أو الخسائر - نهاية العام 2018 و 2017 – عناصر مختارة.....

الجدول 13 – بيانات موحدة – الأرباح و الخسائر – عناصر مختارة – نهاية العام 2018 و 2017.....

الفصل العاشر: استخدام القوائم المالية للتحقق من صحة المعلومات أو للحصول على معلومات حول الإستثمار الأجنبي

1. توجد العديد من المصادر المتاحة لجمع بيانات مسح الإستثمار الأجنبية FIS، ولكن تعتبر الشركات ذات الصلة التي لديها قوائم مالية خاص بها هي الأكثر أهمية. تساعد القوائم المالية على التحقق من صحة البيانات المبلغ عنها من قبل المؤسسات (مصطلح يستخدم للدلالة على الشركات الفردية أو الفروع أو مجموعة من الشركات ذات الصلة). حيث يمكن استخدام هذه البيانات المالية للحصول على البيانات حينما لا تستجيب الشركات أو المؤسسات للإستبيان.

2. سيتناول هذا الفصل استخدام القوائم المالية في اطار المواضيع التالية:

أ) أنواع القوائم المالية الشائعة الإستخدام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب) نموذج عام حول القوائم المالية و كيفية قراءة مسوحات الإستثمار الاجنبي.

ج) جدول الإرتباط بين القوائم المالية واستبيان مسح الإستثمار الأجنبي المنسق.

د) التمييز بين مجموعة المشاريع المحلية و مجموعة المشاريع الدولية.

هـ) التحديد والاستبعاد من القوائم المالية للبيانات حول وضع الإستثمار الأجنبي والتدفقات المالية بين: (1) المقيمين في الجانبين، و / أو (ب) الغير مقيمين في الجانبين، وهذا بإستثناء الأرصدة و التدفقات من مقيم الى مقيم و من غير مقيم الى غير مقيم.

و) تحديد القوائم المالية للبيانات ذات الصلة بمجموعة المشاريع المحلية أو البيانات الواردة من مجموعة المشاريع الدولية الى بيانات مجموعة المشاريع المحلية.

ز) اكمال استبيان مسوحات الإستثمار الأجنبي المنسق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حال عدم وجود استجابة.

ح) بيانات مسح الإستثمار الأجنبي للتحقق من صحة إستخدام القوائم المالية.

أ. أنواع القوائم المالية الشائعة: المعدة و المتاحة و المستخدمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3. تحتوي القوائم المالية على سلسلة من القوائم ذات الصلة بكيان أعمال واحد (فرع، شركة فرعية، شركة تابعة، شركة قابضة، الشركة الأم الخ) أو عدد من الكيانات ذات الصلة تحت السيطرة المشتركة مع التركيز على جوانب معينة مثل التخصص الجغرافي أو الإنتاجي.

4. و تعتبر الميزانية العمومية من أهم البيانات المالية، حيث تقوم بايضاح الرصيد المالي في وقت من الأوقات على سبيل المثال (سنوي أو ربعي أو شهري) لكيان أو لسلسلة من الكيانات الفردية التي تكون تحت السيطرة المشتركة مثل التكتلات أو المؤسسات. تتكون الميزانية العمومية من قسمين أساسيين: الأصول و الخصوم. و تنقسم الخصوم الى قسمين أساسيين: حصص المساهمين و الخصوم من غير حقوق المساهمين لكلا المساهمين و الطرف الثالث. يمكن الحصول على معلومات حول المدة أو الاستحقاقات (قصيرة أو طويلة الأجل) لمختلف بنود الأصول والخصوم من الميزانية العمومية. عندما يختلف التعريف المحاسبي لمصطلح التزام الديون (قصير/ طويل الأجل) عن تعريف وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، عادة ما تكون المعلومات الكافية متاحة في ملاحظات القوائم المالية، لتحويل بيانات الميزانية العمومية لتتوافق مع مفاهيم وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات. في الميزانية العمومية، يتم تصنيف أي دين طويل الأجل مستحق تم سداده في أقل من 12 شهرًا كدين قصير الأجل، في حين أن هذا السداد سيعتبر طويل الأجل وفقًا لمفاهيم ميزان المدفوعات. لذلك، ستُظهر الميزانية العمومية ارتفاعا في الديون قصيرة الأجل وانخفاضا في الديون طويلة الأجل ولا يرجع هذا الى المعاملات المالية بل بسبب إعادة التصنيف. ووفقًا لمفاهيم ميزان المدفوعات، لم يكن هناك أي تغيير في وضع الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل نسبة للمعالجة المحاسبية المتعلقة بإعادة تصنيف الديون من طويلة الأجل إلى قصيرة الأجل.

5. يمكن أن تكون الاستثمارات الأجنبية إما داخلية أو خارجية أو كليهما وتتألف من حقوق وديون. و بالنسبة لعرض وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، يتم تصنيف الإستثمار الأجنبي من الناحية العملية على أنه مباشر ومحفظة ومشتقات مالية واستثمارات أخرى. علاوة على ذلك، يمكن تقديم الاستثمار المباشر على أساس مبدأ التوجيه أو على أساس الأصول / الخصوم. جميع التصنيفات الوظيفية الأخرى لأغراض بيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات يتم عرضها دائما على أساس أصول / خصوم. يتم الحصول على البيانات لإنشاء بيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات من كلا جانبي الميزانية العمومية. سيتم شرح ذلك في قسم لاحق (من الميزانية العمومية يتم اشتقاق بيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات). لا تقوم الميزانية العمومية بتصنيف البيانات على أساس وظيفي. و يجب على معدي بيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات استخراج البيانات من الميزانية العمومية أو من ملاحظات القوائم المالية ووضعها في التصنيفات الوظيفية واجمالي الاستحقاق الزمني للديون (كما هو موضح في الفقرة السابقة).

6. سيتم مناقشة مدى ملاءمة الميزانية العمومية للبيانات المطلوبة في استبيان المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتفصيل في مكان آخر من هذا الفصل.

7. قائمة مالية أخرى مهم هي بيان الدخل أو الربح / الخسارة. سيكون لهذه القوائم المالية بيانات حول بعض بنود الحساب الجاري لميزان المدفوعات مثل الدخل الأولي (الفوائد و الأرباح الموزعة والأرباح المعاد استثمارها المستحقة من الاستثمار الأجنبي المباشر) والتدفقات المتعلقة بالتغييرات في الأصول / الخصوم المرتبطة بالإستثمار الأجنبي، على سبيل المثال قيود النظراء في المعاملات المالية الذي ينعكس على واردات الاستثمار المباشر المنسوب إلى الأرباح المعاد استثمارها.

8. البيانات الأخرى التي يمكن الحصول عليها من بيان الربح / الخسارة أو الملاحظات ذات الصلة، سواء بالنسبة لبيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات وكذلك أنشطة الشركات متعددة الجنسيات كما هو مطلوب بموجب مسح الاستثمار الأجنبي المنسق CFIS الخاص بالمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يشمل الأرباح / الخسائر الناشئة عن العمليات العادية للشركات مقارنة بدخلها الشامل. الفرق بين الدخل الشامل والدخل الناشئ عن العمليات العادية يتعلق بعوامل أخرى بخلاف المعاملات المالية في فئة التدفقات والتي تفسر التغير في أوضاع أسهم الإستثمار الأجنبي بين فترتين متتاليتين. و ستتم مناقشة استخدام البيانات حول الأرباح من العمليات العادية والدخل الشامل لبيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات في قسم آخر.

9. البيانات المالية الأخرى يمكن أن تسمى بـ البيانات الفرعية في البيانين الماليين الرئيسيين. وهي عباره عن بيانات عن الأرباح المحتجزة ومصادر الأموال واستخداماتها.

10. يمكن أن تقدم الشركات / المؤسسات البيانات المالية المختلفة المشار إليها أعلاه إما على أساس (أ) موحد أو (ب) على أساس غير موحد.

11. يتم إعداد القوائم المالية الموحد لمجموعة من الشركات ذات الصلة، والمعروفة أيضًا بإسم المؤسسات. ومن الأمثلة على ذلك الشركات متعددة الجنسيات (MNC) و التي تعمل في دولتين أو أكثر و قد تكون هذه الشركات متعددة الأنشطة أيضا أي لديها أكثر من صناعة واحدة.

12. يمكن إعداد القوائم المالية الموحدة على مستويات مختلفة مثل:

(1) عالمي - في هذا المستوى ستنعكس عمليات الشركات متعددة الجنسيات النموذجية في مجموعة واحدة من البيانات المالية التي ستجمع البيانات المالية للكيانات الفردية العاملة في جميع أنحاء العالم.

(2) إقليمي - هذه مجموعة فرعية من التوحيد العالمي. يمكن أن يكون المستوى الإقليمي على مستوى قارة أو مجموعة اقتصادية لدول مثل الاتحاد الأوروبي أو مجلس التعاون الخليجي.

(3) شبه إقليمية - هذه مجموعة فرعية من منطقة مثل الآسيان في المنطقة الآسيوية أو دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط.

(4) دولة فردية - يمكن أن يكون للشركة متعددة الجنسيات العديد من الكيانات في دولة فردية. و قد تكون هذه الكيانات محتجزة أو غير محتجزة من قبل نفس الشركة القابضة في تلك الدولة. و قد يكون لدى هذه الكيانات شركات قابضة مختلفة والتي بدورها قد تكون لديها مسؤوليات الإبلاغ للشركات القابضة التي يكون مقرها في مناطق مختلفة بناءً على طبيعة أنشطتها. بعض الكيانات قد لا تكون جزءًا من شركة قابضة مقرها الدولة، ولكنها قد تقوم بالإبلاغ إلى شركة أم مباشرة على المستوى دون الإقليمي أو الإقليمي، وفي بعض الحالات قد يتم الإبلاغ الى الشركة النهائية المتحكمة. قد يكون هذا هو الحال بالنسبة للكيانات المالية أو الإدارية التي يتم تأسيسها في دول الملاذ الضريبي.

(5) في أي بلد، قد يخضع كيان واحد أو مجموعة كيانات ذات الصلة للتحكم النهائي لغير المقيمين أو المقيمين. حيث يُعتبر هذا البلد المعين بلدًا مضيفًا للكيانات الخاضعة لتحكم غير المقيمين والبلد الأصلي للشركات الخاضعة للمراقبة. في حالة الكيانات الخاضعة لتحكم غير المقيمين، قد يكون لديهم أنواع مختلفة من البيانات المالية المتعلقة بـ (أ) كيان واحد في البلد المضيف (ب) مجموعة من الكيانات ذات الصلة في البلد المضيف (ج) كيانات مفردة أو ذات صلة مدمجة في أساس شبه إقليمي أو إقليمي أو عالمي. وبالمثل، يمكن أن يكون للشركة المقيمة الخاضعة لتحكم المقيمين حسابات مالية وفقًا لكيان واحد، أو مجموعة من الكيانات ذات الصلة، وإذا كان لديها استثمارات في الخارج، على أساس شبه إقليمي وإقليمي وعالمي.

(6) عندما يتم توحيد البيانات المالية لمجموعة من المؤسسات ذات الصلة في بلد ما، يطلق عليها "القوائم المالية لمجموعة المؤسسات المحلية". إذا كانت مؤسسة عالمية عبارة عن تكتل، فقد تمثل كياناتها المختلفة في بلد ما صناعات مختلفة وقد يكون لها علاقات إبلاغ مختلفة مع البلد المضيف أو الشركات الأم الوسيطة الخارجية أو النهائية. في مثل هذه الحالات، سيكون هناك أكثر من قوائم مالية موحدة محلية. من المعتاد أن يقوم الكيان الرئيسي لمجموعة شركات غير مقيمة في بلد ما بتوحيد الوحدات التي تنتمي إلى هيكل المؤسسة الخاصة بها في قطاع صناعي مثل التصنيع أو التعدين أو التمويل. إذا كانت المجموعة غير المقيمة تسيطر على التكتل ولديها استثمارات في أكثر من قطاع صناعي واحد في بلد ما، فمن المرجح أن تكون هناك هياكل مؤسسية موازية في ذلك البلد ممثلة في شركات رئيسية مختلفة على مستوى البلد المستثمر فيها. الوحدات التي تنتمي إلى هذه الهياكل المؤسسية الموازية ستكون شركات شقيقة أو مؤسسات زميلة لبعضها البعض. ستقوم الشركة الأم بتوحيد جميع الكيانات الخاضعة للرقابة في هيكلها التنظيمي (أكثر من 50% مملوكة)، و الإبلاغ عن الإستثمارات على أساس حقوق مملوكة في جميع شركاتها الزميلة (المملوكة ما بين 20 ٪ وأقل من 50 ٪) و على أساس التكلفة حيث ملكية الشركات أقل من 20 ٪. تَتَبع طريقة الإبلاغ عن توحيد البلد على المستوى العالمي أو شبه الإقليمي أو الفردي نفس الأساس - أي التوحيد الكامل والحقوق والتكلفة. في حالة المشاريع المشتركة (عادة تكون شركتين تملك كل منهما 50٪)، كل طرف سيمتلك أو يتحمل مسؤولية أدوات الدين،

وعادة ما يتناسب مع حصته في الأسهم. في هذه الحالة، سوف يدرج كل شريك 50٪ من الأصول / الخصوم للشركة الشريكة في بيانها المالي. سيكون هناك قوائم مالية منفصل متاحة للشركة المشتركة أيضًا.

(7) بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، ستحصل المؤسسات أيضًا في هيكل المؤسسة الخاص بها على بيانات مالية للشركات / الفروع الفردية. في حالة شركات الشحن، يبدو أنه من المعتاد أن تدرج الشركات كل سفينة ككيان منفصل، عادة يحدث ذلك في بلد الملاذ الضريبي أو في البلدان التي توجد بها قوانين عمالة متساهلة. و يُشار إلى الإستثمارات في فرع ما، عن طريق حساب المكتب الرئيسي الذي يمثل صافي الاستثمارات المالية في الفرع.

(8) مصلحة التحكم النهائي لمجموعة المؤسسات (سواء محلية أو غير مقيمة) قد تكون على عاتق الشركة (ممثلة في مجلس إدارتها) أو مجموعة قوية من المساهمين الأساسيين أو الأقلية، أو الحكومية أو وديعة أو المؤسسات غير الربحية أو الأسر أو الفرد أو أي مزيج من عدة مالكين. المقيمين لكيان متحكم نهائي لمجموعة مؤسسات قد تختلف عن مقيمي كيان الشركة في قمة مجموعة المؤسسات. على سبيل المثال، قد تكون قمة الشركات لمؤسسة متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة أو في بلد ملاذ ضريبي. وعلى كل، قد تكون الفائدة المتحكمه النهائية لمثل هذا الكيان مقيماً في بلد آخر. و يمكن توضيح ذلك من خلال السيطرة النهائية على شركة زين العالمية (الكويت) المقيمة في الكويت ولديها إستثمارات في العديد من البلدان. يتم جمع جميع المعلومات الواردة أدناه عن زين (الكويت) من البيانات المتاحة للجمهور، وذلك أساسا من خلال محرك البحث جوجل. فيما يلي هيكل ملكية زين (الكويت) اعتبارًا من 21 مايو 2018:

الجدول 1 – مساهمي شركة زين: 21 مايو 2018

هيكل الملكية	النسبة المئوية الى المجموع
الهيئة العامة للاستثمار KIA - الكويت	24.6%
الشركة العمانية للإتصالات (عمانتل) - عُمان	21.9%
شركة نهوض التنمية للتجارة العامة و المقاولات - الكويت	5.05%
المساهمون الآخرون – حافظات المستثمرين العالميين	48.45%

وفقا لهيكل ملكية شركة زين (الكويت) الموضح أعلاه، فإن الهيئة العامة للاستثمار KIA هي المساهم الرئيسي بنسبة ملكية 24.6%. شركة عمانتل ثاني أكبر مساهم بنسبة ملكية 21.9%. المساهم الثالث الرئيسي هو طرف ثالث غير فعال بنسبة ملكية 5.05%. و الباقي من مساهمي الحافظة المنتشرين عالميا. وبالتالي لا يوجد أي مساهم منفرد لديه حصة متحكمة مطلقة (50٪+ملكية). وهذه شركة تتحكم فيها الإدارة. و مقر الإدارة الكويت. فهل يعني هذا أن التحكم النهائي في الكويت؟ في ما يتعلق بشركة زين (الكويت)، هذا ليس ضروريا حتى الآن وذلك للأسباب التالية:

- علما بأن الهيئة العامة للاستثمار KIA صاحبة المساهمة الأكبر، إلا أنها مستثمر سلبي. حيث أنها لا تشارك بفاعلية في القرارات الإدارية.
- أما ملكية شركة نهوض التنمية للتجارة العامة و المقاولات صغيرة جدا وأبعد من أن تكون جزء من مجموعة المساهمين المتحكمه.
- المساهمين العالميين عباره عن مجموعة متنوعه وعلى هذا النحو لن يتمكنوا من العمل بشكل جماعي كمجموعة واحدة أو مجموعة كبيرة.
- وبالتالي، فإن الإدارة هي المتحكمه على الشركة.
- وعلى كل، فإن الإدارة لا تعمل في فراغ.
- هذا بدوره يدل على تأثير وتحكم كبار المساهمين المتمثلة في الهيئة العامة للاستثمار KIA و عمانتل.
- بما أن الهيئة العامة للإستثمار KIA هي مستثمر سلبي وليس بالضرورة أن تكون لديها خبرة في مجال الاتصالات، سيكون من المقنع السماح لشركة عمانتل بالتحكم في الشركة من ناحية جميع المقاصد العملية. و ستحصل عمانتل دائمًا على الدعم الضمني من الهيئة العامة للإستثمار KIA.

- في حالة عدم رضى المساهمين الرئيسيين من إدارة شركة زين، ستحصل كل من الهيئة العامة للإستثمار KIA و عمانتل على نسبة أسهم 46.9% وإذا كانت شركة نهوض التنمية الى جانبهم، فإن المجموعة مشتركة ستحصل على نسبة أسهم 51.55%. و إذا لم تحصل على دعم نهوض التنمية، يمكن أن تبدأ كل من الهيئة العامة للإستثمار KIA و عمانتل في الحصول على توكيل بنسبة 3.2 ٪ من الملاك الآخرين لممارسة التحكم الفعال.
- في الواقع، شركة زين شركة فعالة، و هي شركة مشتركة خاضعة لتحكم - الهيئة العامة للإستثمار KIA و عمانتل.
- وعلى كل، جميع المقاصد العملية في شركة زين يتم التحكم فيها بفعالية من قبل عمانتل.
- إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من إثبات التحكم الفعال، فإن عمانتل تعمل على دمج عمليات زين في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، في الميزانية العمومية هذه يتم توضيح قيمة المساهمين غير عمانتل في شركة زين. عادةً ما تقوم الشركة بتوحيد حسابات الشركات التي تمتلك أغلبية الأسهم وتدعو الى حقوق المساهمين الآخرين على أنها مصلحة الأقلية. وعلى كل، عندما تدعم عمانتل شركة زين، فإن ما ينبغي أن يكون مصلحة الأقلية يصبح مصلحة الأغلبية.
- وأهم مافي ذلك، تمثل شركة عمانتل 5 أعضاء في مجلس إدارة شركة زين من أصل 8 أعضاء منذ عام 2017، عندما اكتسبت 10% اضافية من الأسهم مما أدى الى إرتفاع اجمالي أسهمها الى 21.9%.

(9) يوجد نوعان من الشركات: الشركات العامة و الشركات الخاصة. الشركات العامة: هي تلك التي يتم تداول أسهمها في مختلف البورصات. وهي ملزمة بنشر بياناتها المالية بحيث تكون متاحة للمساهمين الحاليين والمحتملين. أما الشركات الخاصة: فهي ليست ملزمة بنشر بياناتها المالية رغم أنها ملزمة بتقديمها إلى بعض الهيئات التنظيمية وغيرها من الوكالات الحكومية. الدول التي توجد بها قوانين تنظم تقديم الإحصاءات إلى وكالة إحصائية، قد يُطلب من الشركات الخاصة تقديم بيانات مالية مع استكمال الاستبيانات التي تطلب بيانات عن الإحصاءات المالية.

(10) جميع دول مجلس التعاون الخليجي لديها صناديق الثروة السيادية (SWFs). و يوجد العديد منها في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهذه وسائل هامة بالنسبة للإستثمار الأجنبي و بدرجة أقل للإستثمارات المحلية. حيث أن استثماراتهم المحلية لن تعتبر إستثمارات أجنبية، كونها استثمارات بين مقيمين. يبدو أن معظم استثماراتهم باستثناء الاستثمارات العقارية عبارة عن محفظة أو استثمارات أخرى. وعلى كل، لا يقومون بالإفصاح عن بياناتهم المالية. و في هذه الحالات، يجب أن تتعامل المؤسسات المسؤولة عن جمع البيانات مع الأشخاص الرئيسيين على أعلى المستويات الحكومية للحصول على البيانات ذات الصلة أو استخدام بيانات الدولة الشريكة. ستتمكن الدول المضيفة من جمع البيانات حول الاستثمارات التي تقوم بها صناديق الثروة السيادية الأجنبية في دولها ولكن لن تكون هناك بيانات عن أنشطتها الاستثمارية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا تتاح بيانات صناديق الثروة السيادية للجهات الإحصائية في بلدانها الأصلية.

ب. نموذج عام حول القوائم المالية و كيفية قراءتها بالنسبة لمسوحات الإستثمار الأجنبي

13. المقتطف التالي من البيانات المالية مأخوذ من ويكيبيديا (موسوعة مجانية). و يصف بطريقة مختصرة للغاية الأنواع الأربعة المختلفة للبيانات المالية.

الإطار 1: القوائم المالية
(المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Financial_statement)
"القوائم المالية (أو التقارير المالية) هي تقارير رسمية عن النشاط المالي لشركة أو لمؤسسة اقتصادية أو لشخص أو كيانات أخرى.
يتم تقديم المعلومات المالية ذات الصلة بطريقة منظمة وفي شكل يسهل فهمه. وتشمل عادة أربعة قوائم مالية أساسية مصحوبة بمناقشة وتحليل الإدارة:
1. الميزانية العمومية أو **بيان الرصيد المالي**، تقوم بالتبليغ عن أصول الشركات و الخصوم و حقوق المساهمين عند نقطة زمنية محددة.
2. بيان الدخل – أو **تقرير الربح أو الخسارة (P&L report)**، أو **بيان الدخل الشامل**، أو **بيان الإيرادات و المصروفات** – تقارير حول دخل الشركات و المنصرفات و الأرباح في فترة زمنية محددة. يوفر بيان الربح و الخسارة معلومات حول عملية التشغيل في المؤسسات. هذا يتضمن المبيعات و المصاريف المختلفة المتكبدة خلال الفترة المذكورة.
3. بيان التغييرات في الحقوق أو **بيان الحقوق** أو **بيان الأرباح المحتجزة**، تقارير حول التغييرات في حقوق الشركة في فترة زمنية محددة.

4. بيان تقارير التدفقات النقدية حول أنشطة التدفقات النقدية في شركة ما، خاصة النشاطات العملية و الإستثمارية و المالية في فترة زمنية محددة.
(و جدير بالذكر، أن الميزانية العمومية تقدم نقطة واحدة زمنية، حيث تمثل أنشطة كلا من بيان الدخل و بيان تغييرات الحقوق و بيان التدفقات النقدية لفترة زمنية محددة.)
قد يكون هذا البيان معقدا بالنسبة للشركات الكبيرة و قد يحتوي على مجموعة واسعة من **الحواشي للقوائم المالية والمناقشات و التحليلات الإدارية**. تصف الملاحظات عادةً كل عنصر في الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفق النقدي بمزيد من التفصيل. ملاحظات القوائم المالية تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية".

14. تتنوع القوائم المالية بين تقارير مالية بسيطة جدا الى تقارير مالية معقدة جدا. سيتعامل معدي بيانات مسح الإستثمار الأجنبي بشكل عام مع عدد قليل جدًا من التقارير المعقدة المرتبطة عادة بتقارير الشركات متعددة الجنسيات. وعلى كل، يمكن أن تمثل البيانات المستمدة منها حوالي 80٪ من قيمة أي بيانات وظيفية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما.

الإطار 2. البيان الموحد، الأرباح أو الخسائر، نهاية عام 2018 و 2017
شركة XYZ

العملة 000

البنود المالية	ملاحظة	2018	2017
الإيرادات	**18**	**1,087,774**	**1,137,547**
تكلفة المبيعات		(266,764)	(259,945)
اجمالي الأرباح		**821,010**	**877,602**
المصاريف التشغيلية و الإدارية	19	(308,174)	(373,797)
الإستهلاك و الإهلاك	12,13	(222,307)	(212,751)
مخصصات انخفاض القيمة - الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى.	5	(1,296)	(5,303)

الأرباح التشغيلية	**289,233**	**285,751**	**289,233**
إيرادات الفوائد	5,992	7,243	5,992
ايرادات الإستثمار	20	(3,925)	(5,863)
حصة نتائج الشركاء والمشاريع المشتركة	8,9	(30,781)	(29,297)
ايرادات أخرى / نفقات		(22,793)	(4,832)
تكاليف التمويل		(32,598)	(29,029)
الخسائر الناتجة عن اعادة تقييم العملات		(42,044)	(22,119)
صافي الربح النقدي	32	(30,781)	-
الأرباح قبل مشاريع المسؤولية الإجتماعية للشركات		193,865	201,854
ضريبة الدخل و مكافأة مجلس الإدارة	21,22	(35,130)	(35,736)
أرباح السنة		**158,735**	**166,118**
تعزى الى:			
المساهمين في الشركة		156,702	154,314
المصالح غير المسيطرة		2,033	11,804

الإطار 3. البيان الموحد – الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر
نهاية عام 2018 و 2017
الشركة XYZ

أي عملة 000

البنود المالية	2018	2017

أرباح السنة	158,735	166,118
الدخل الشامل الآخر (البنود التي يمكن تصنيفها فيما بعد إلى حساب الأرباح والخسائر)		
فروق أسعار الصرف في تفسير العمليات الأجنبية	(342,525)	(73,395)
خسارة غير مدركة/المكاسب من الإستثمارات المتاحة للبيع	847	(5,269)
صافي الخسارة المحولة إلى بيان الربح أو الخسارة الموحد عند بيع استثمارات متاحة للبيع (صافي خسارة انخفاض القيمة)	4,083	2,618
تحوطات التدفقات النقدية	96	1,715
اجمالي الدخل الشامل للسنة	(178,764)	(91,787)
الدخل الشامل يعزى الى:		
المساهمين في الشركة	(181,723)	73,742
المصالح غير المسيطرة	2,959	18,045
الإجمالي	(178,764)	91,787

الإطار 4. البيان الموحد حول الوضع المالي في 31 ديسمبر 2018
نهاية العام 2018 و 2017
الشركة XYZ

العملة 000

البنود المالية	**ملاحظة**	**2018**	**2017**
الأصول			
الأصول المتداولة			
الأرصدة النقدية و المصرفية	4	208,752	359,799
الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى	5	450,386	406,581
المخزون	6	16,418	27,593
الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال الربح / الخسارة	7	964	1,164
الإجمالي		676,520	795,137
الأصول غير المتداولة	7	22,134	26,598
الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع	8,9	190,396	219,902
الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	10	381,661	350,673
مستحقات من الشركاء	11	15,598	15,880
الأصول الأخرى	12	798.156	901,679
الممتلكات و المعدات	13	1,007,237	
الأصول غير الملموسة و الشهرة		2.415,182	2,700,044
الإجمالي		3,091,702	3,495,181
اجمالي الأصول	7	22,134	26,598
الخصوم و حصص المساهمين			
الخصوم المتداولة			
الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى	14	570,920	761,758
المستحقات البنكية	15	219,154	213,330
الإجمالي		790,074	975,068
الخصوم الغير متداولة			
المستحقات البنكية	15	830,193	751,569

الخصوم الغير متداولة الأخرى	16	48,953	40,454
الإجمالي		879,146	792,023
حصص المساهمين		1,422,482	1,728,090
منسوب لمساهمي الشركة		1,265,129	1,542,692
رأس المال السهمي	17	432,706	432,706
علاوة إصدار الأسهم		1,707,164	1,707,164
أسهم الخزينة		(567,834)	(567,834)
احتياطيات متنوعة		(878,413)	(538,539)
الأرباح المحتجزة		571,503	510,641
المصالح غير المسيطرة		157,353	185,398
مجموع الخصوم و حصص المساهمين		3,091,702	3,495,181

ج. جدول الإرتباط بين القوائم المالية واستبيان مسح الإستثمار الأجنبي المنسق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الترابط بين القسم 1 المتعلق بمسح الإستثمار الأجنبي المنسق و القوائم المالية

15. يتناول القسم 1 المعلومات التعريفية عن هوية الكيان المُبَلِغ. المعلومات التي يعرضها هذا القسم تعطي أدلة على ما قد يتوقع معدي البيانات العثور عليه في بقية الاستبيان وإلى أي مدى يتم إرفاق المعلومات الموجودة في بقية الاستبيان و / أو في القوائم المالية.

16. القسم 1.1.1 – يطلب اسم الشركة. في بعض الأحيان، يكون الإسم دليلا على النشاط الأساسي للشركة. على سبيل المثال، اذا كان إسم شركة ABC للتصنيع، من المحتمل أن يكون هناك ترابط مع 1.2 الذي يطلب معلومات حول النشاط الأساسي للشركة. في أغلب الحالات، النشاط الأساسي يحدد على أنه تصنيع. وعلى كل، فإن الشركة التي كانت بدايتها في الأصل شركة تصنيع، ربما أصبحت فيما بعد شركة تجارية كبيرة. و مع ذلك، ربما لم يتم تغيير الإسم ليعكس الواقع الجديد. و بالتالي، و على الرغم من اسم الشركة، سيتم تحديد النشاط الأساسي بإعتباره تجارة جملة / تجزئة. إذا كانت شركة تجارية عالمية، يتوقع أن تكون هناك مستحقات الدفع / ومستحقات الإستلام من غير المقيمين، بما في ذلك الشركة الأم غير المقيمة والشركات الزميلة في الخارج. لن تفرق الميزانية العمومية الرئيسة بين المستثمرين المباشرين وغيرهم، لكن الملاحظات حول القوائم المالية ستحدد بشكل منفصل وفقا للوضع مع الأطراف ذات الصلة. ومرة أخرى قد تكون الأطراف ذات الصلة من المقيمين أو غير المقيمين.

17. بعض الشركات لديها مالكين أو أكثر. من المحتمل أن يكون هناك شريك واحد أو أكثر من غير المقيمين، وفي هذه الحالة ستكون هذه الشركة ضمن نطاق المسح. في بعض الحالات، و بالتحديد في شركات البترول و الغاز، المرتبطة بإتفاقات المشاركة في الإنتاج أو المشاركة في التنمية، سيقوم الشركاء بالإبلاغ فقط عن حصتهم من المعاملات / الرصيد المالي وليس حصة الشركاء الآخرين. لذلك ينبغي أن ينبه مؤشر الشراكة في PSAs و DSAs معدي البيانات إلى بعض الشركاء غير المقيمين.

18. القسم 1.5 – اذا تم تقديم المعلومات بشكل صحيح في هذا القسم، فلن تكون هناك أي حقوق غير مقيمة في 1.5.1. سيكون هناك ملكية أجنبية بنسبة 100 ٪ في 1.5.2، أغلبها من الإستثمار الأجنبي المباشر و استثمارات الحافظة الأجنبية الأخرى ذات الأهمية الكبيرة. و في 1.5.3، من المحتمل أن يكون هناك استثمار الحوافظ الأجنبية و الإستثمار الأجنبي المباشر. في 1.5.4 و 1.5.5 قد يحتوي على الإستثمار الأجنبي المباشر و استثمارات الحافظة الأجنبية.

19. القسم 1.6 – هذا قسم في غاية الأهمية حيث يحدد نوع القوائم المالية المطلوب لإكمال مسح الإستثمار الأجنبي.

20. 1.6.1 يشير الى شركة فردية دون فروع و شركات زميلة إما في البلد المبلغ أو خارجه. لذلك، سيكون لها فقط قوائم مالية واحده لذاتها فقط. هذه شركة محلية بحته مملوكة دون أي استثمار أجنبي مباشر داخلي / خارجي، لكن قد يكون لديها استثمار حوافظ أجنبية / الإستثمارات الأجنبية الأخرى للداخل / الخارج.

21. 1.6.2 يمكن أن تكون الشركة القابضة مملوكة محلياً أو مؤسسة استثمار أجنبي مباشر. قد تكون شركة تابعة للشركة الأم مباشرة مع شركة مسيطرة في نهاية المطاف. يمكن للشركة القابضة أن تقدم حساباتها المالية بطرق مختلفة. اما عن طريق توفر (أ) قوائم مالية غير موحدة، أو (ب) توحيد الشركات التابعة والزميلة في بلد إقامتها لمجموعة المشاريع المحلية (LEG) أو (ج) توحيد فروعها والشركات الزميلة المرتبطة مباشرة بها من خلال الملكية على أساس عالمي (GEG). قد تتبع الشركات الوسيطة والنهائية القابضة نفس نمط الإبلاغ. هذه الأنواع المختلفة من البيانات المالية عادة لا تكون ذات صلة بمعدي البيانات المالية لمسح الإستثمار الأجنبي في الدول المضيفة. القوائم المالية للشركات التي هي في قمة مجموعات المؤسسات العالمية، غالبًا ما تشير إلى استثماراتهم على أساس جغرافي، إما عن طريق منطقة جغرافية أو حتى من جانب دولة واحدة في حالة وجود استثمارات كبيرة. **في حالة عدم استجابة احدى الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف لاستبيان مسح الإستثمار الأجنبي أو عدم تقديم بياناتها المالية، عندها ينبغي النظر في البيانات المالية للشركة المسيطرة المتوسطة أو النهائية لمعرفة ما إذا كانت هناك أي مراجع لقيمة الاستثمار من قبل مجموعة الشركة في البلد المضيف**. سواء كانت الشركة تستجيب للمسح أم لا، وعليه ينبغي تشجيع جميع الشركات ذات الصلة على تقديم بياناتها المالية. حيث أنها تخدم غرض التحقق

من صحة البيانات المبلغ عنها. وفي حال عدم الإستجابة الى الإستبيان، فإن البيانات الأساسية لمسح الإستثمار الأجنبي (إذا لم توجد جميع التفاصيل) يمكن استخلاصها من القوائم المالية.على سبيل المثال، يمكن تطبيق البيانات الإدارية المتعلقة بملكية الأسهم للحصول على الإستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات حقوق المساهمين من استثمار الحوافظ الأجنبية. في حالة عدم قيام بعض الشركات بتقديم بيانات مالية، يكون لدى معدي البيانات في بعض الحالات مصادر بديلة للحصول عليها. **تطلب بعض الدول من جميع الشركات إيداع بياناتها المالية لدى الوزارات أو الوكالات الحكومية المعينة (مثل نيجيريا والفلبين). هناك حاجة للشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات لنشر بياناتها المالية وكذلك نشرها في الصحف. يمكن للوكالات التنظيمية مثل البنوك المركزية والجهات الأخرى التي تنظم التأمين والمؤسسات المالية الأخرى والمرافق وسلطات الضرائب الوصول إلى القوائم المالية.** يجب أن تستكشف الوكالات الإحصائية كل هذه السبل للحصول على القوائم المالية ذات الصلة لتجميع البيانات حول البيانات المالية الداخلية والخارجية.

22. 1.6.3 يشير إلى فرع شركة أجنبية في الدولة المبلغة. و لا يكون للفرع وجود قانوني خاص به. إنما يكون جزء من شركة أخرى. ومع ذلك، ولأغراض الإحصاء والضرائب وغيرها من المقاصد (مثل تتبع التشغيل)، تتوفر الحسابات المالية للفروع. قد لا يتمكن الفرع من إبرام عقود مالية أو تجارية أو جمع أموال للتشغيل من تلقاء نفسه. يتحمل المكتب الرئيسي مسؤولية المعاملات المالية للفرع. **لذلك، يحتفظ الفرع والمكتب الرئيسي بحساب يسمى حساب المكتب الرئيسي**. وسيمثل وضع صافي الأصول في هذا الحساب لصالح المكتب الرئيسي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف ووضع صافي الخصوم، أي الاستثمار الأجنبي المباشر السلبي. بدلاً من مسح الفروع باستبيان منفصل، تُطلب بيانات حساب المكتب الرئيسي / مقر المكتب في البند 8 من القسم 4 (حقوق المساهمين). يرجى ملاحظة أنه لا يوجد مساهمين في الفرع. لأنه جزء جوهري من الكيان. سيمكّن البند 4.8 الفروع من الإبلاغ عن صافي حساب "المكتب الرئيسي". بدون هذا البند، ستعيد الفروع الاستبيان المحدد "غير مطبق" نظرًا لعدم وجود مساهمين في الفرع. في الممارسة العملية، الفرع يشبه شركة تابعة مملوكة بالكامل. لكن بخلاف الشركة التابعة، لا يوجد لدى الفرع أي مساهم لأنه جزء من كيان آخر. ليس للفرع وجود قانوني ولكن لأغراض إحصائية، فإنه يعتبر كيانًا منفصلاً.

23. 1.7.1 يشير إلى الشركة الأم المتحكم النهائي لكيان ما. الشركة الأم المتحكم النهائي (UCP) قد يكون مستثمر أو فرد) في قمة سلسلة الملكية ولا يتحكم به مستثمر آخر. وبلا منازع الشركة الأم هي المتحكم النهائي و التي تمتلك 50٪+ من أسهم التصويت لكيان ما. ومع ذلك، فإن العديد من الشركات، خاصة تلك التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، تتحكم فعليًا على كيان يمتلك أقل من 50٪ من أسهم التصويت لأن الملكية متنوعة. في بعض الحالات، سيتمكن حتى المساهمين الأقلية من التحكم في الكيان بسبب بعض الظروف الخاصة. مثال على ذلك الشركة الأم المتحكم النهائي لشركة زين (الكويت) الموصوفة في في هذا الفصل. **عادة أغلب القوائم المالية لا تقدم معلومات عن ملكية الأسهم**. في بعض الحالات، قد يحدث مثل الاستحواذ الكبير على الأسهم من قبل شخص يمكن أن يؤثر على التحكم في كيان ما و قد يدفعه للإشارة إلى ملكية الأسهم كما في حالة زين (الكويت). **مصادر مالكي الأسهم هي الكيانات الحكومية التي تسجل الكيانات التجارية، البورصات ووكالات تشجيع الاستثمار والمنظمات التنظيمية وأهمها مسح الإستثمار الأجنبي**. تعد البيانات المتعلقة بالشركة الأم المتحكم النهائي مفيدة لصانعي السياسات حيث أنه في بعض الحالات لا يكون المستثمر المباشرهو المؤثر (الشركة الأم المباشرة) بل الشركة الأم المتحكم النهائي هي المؤثر على أنشطة مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر. تاريخياً، قام عدد قليل جداً من الدول بجمع البيانات بناءً على السيطرة النهائية. وبالتالي، هناك بعض الاهتمام بجمع مسح الإستثمار الأجنبي على التحكم النهائي. حاليًا، وفي بعض الحالات تُستخدم المعلومات المتعلقة بالشركة الأم المتحكم النهائي لتحديد اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الزميلة.

24. 1.7.2 يشير إلى المعلومات المتعلقة بالمستثمر المباشر والذي يتم تعريفه على أنه شخص يمتلك 10٪ أو أكثر من أسهم التصويت لأحد الكيانات. في معظم الحالات، يتم توحيد الكيانات التي يتم التحكم فيها بفعالية في القوائم المالية للكيان المتحكم. إذا لم يتم التحكم بشكل فعال، فسيتم اعتبار الكيان كشركة زميلة إذا كانت 20٪ و 50٪ من أسهمها مملوكة لها. سيتم تمثيل الاستثمار في الشركة الزميلة على أساس حقوق ملكية ولن يتم توحيدها بالكامل. يشار إلى المعاملات والأرصدة المالية في ملاحظات القوائم المالية على أنها **كيانات ذات صلة** في تلك الشركات الزميلة. **قد يتم تحديدها أو لا يتم تحديدها بشكل فردي أو قد يتم الكشف عن إقامتها**. على أي حال، يمكن استخدام هذه المعلومات من قِبل معدي البيانات كدليل للحصول على البيانات التي قد لا تكون متوفرة. يمكن إجراء عمليات متابعة مع مسؤولي الشركة لمعرفة أسماء وإقامة هؤلاء الشركاء.

25. القسم 2 يطلب بيانات حول الأصول المالية (مطالبات) بشأن غير المقيمين. القسم 3 يطلب بيانات حول الخصوم المالية بشأن غير المقيمين. تم تصميم هذين القسمين لتلبية متطلبات البيانات على النحو المحدد في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات للإبلاغ عن المطالبات والخصوم لغير المقيمين على أساس الأصول و / الخصوم. لكن الخلايا الموجودة في هذه الأقسام يمكن ترتيبها للحصول على بيانات حول مبدأ الاتجاه للاستثمار الأجنبي المباشر كما كان محدد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. **يطلب المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و صانعي القرارات بيانات حول مبدأ الاتجاه للاستثمار الأجنبي المباشر (مفهوم الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات) بينما يتم استخدام عرض الأصول / الخصوم لتجميع بيانات ميزان المدفوعات و وضع الإستثمار الدولي.** جميع التصنيفات الوظيفية الأخرى للأدوات المالية (المحفظة و المشتقات المالية والاستثمارات الأخرى) تعرض دائمًا على أساس الأصول / الخصوم سواء اتبعت أحد مفاهيم *الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات* أو *الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات*. كان التحول إلى عرض الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الأصول / الخصوم هو تمكين عرض جميع التصنيفات الوظيفية للأدوات المالية على أساس إجمالي الأصول و / الخصوم في الجداول الإحصائية لوضع الاستثمار الدولي بدلاً من تقديم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي على أساس صافي (وفقًا لمبدأ التوجيه) وجميع التصنيفات الوظيفية الأخرى على أساس اجمالي الأصول/ الخصوم. وعلى كل، بعض مستخدمي بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر يطلب منهم على أساس الاتجاه الذي هو أكثر ملاءمة لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج. يطلب مركز الإحصاء الخليجي بيانات الإستثمار الأجنبي المباشر لأغراض تحليلية على أساس اتجاهي. لتجميع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي، تطلب البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي (وكذلك معدي بيانات ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي في البلدان الأخرى) بيانات على أساس الأصول/ الخصوم. **يجمع المسح المنسق للإستثمار المباشر لصندوق النقد الدولي بيانات حول الإستثمار الأجنبي المباشر على مبدأ الإتجاه.** الهدف الأساسي من المسح المنسق للإستثمار المباشر هو الحصول على بيانات حول التشتت الجغرافي لتمكين تسوية البيانات بين الدول الشريكة، لا سيما عند وجود تباينات كبيرة وبالتالي تقليل التباينات العالمية في البيانات المُبلَّغ عنها من قبل بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

26. يحتوي كلا القسمين 2 و 3 على أقسام فرعية أخرى مطلوبة لمختلف جوانب البيانات التي يصعب تمثيلها في قسم واحد. و كخبراء في الإستثمار الأجنبي لوحظ وجود تطور في مجال جمع البيانات في العديد من الدول، و تم تطوير المزيد من المسوحات التي تركز على بعض جوانب البيانات المهمة. مثل هذه التطورات تظهر تدريجياً بداية من المسوحات الفردية المختصرة حول الإستثمار الأجنبي. في أثناء تقديم الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، هناك دول لديها مسوحات متطورة للغاية بشأن الإستثمار الأجنبي (البعض لديه أكثر من 10 مبادئ للمسوحات لتغطية نطاقات مختلفة من الإستثمار الأجنبي في كلا من الإستثمارات الداخلية و الخارجية مع مراعاة دورية البيانات المطلوبة مثل السنوية والربع سنوية)، دول أخرى لم تعتمد شيئًا ولكن اعتمدت على إبلاغ البنوك التجارية بالمعاملات الدولية للبنوك المركزية لتجميع بيانات ميزان المدفوعات أو اعتمدت على تقديرات تستند إلى مصادر بيانات أخرى، وخاصة البيانات الإدارية والوسائط. **النهج الذي كان يتبع في المركز الإحصائي الخليجي هو الحصول على مسوحات واحدة شاملة من شأنها أن تغطي جميع متطلبات بيانات الإستثمار الأجنبي من قِبل كل من معدي البيانات وواضعي السياسات بشأن وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات.** و كان هذا بالفعل تحديا صعبا. ومن بين المزايا الأخرى، تأكيد أن الموارد الإحصائية النادرة ركزت على مسح واحد بدلاً من التركيز على عدة مسوحات. و مع ظهور متطلبات البيانات الفصلية قامت ثلاث دول خليجية بتطوير مسوحاتها. يقوم اثنان منهم بجمع بيانات ربع سنوية حول جميع التصنيفات الوظيفية لبيانات الإستثمار الأجنبي داخليًا وخارجيًا بينما يقوم الآخر بجمع بيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل فقط. **وجود بعض العيوب المتعلقة بالمسح السنوي الشامل حول جمع البيانات الداخلة والخارجة للإستثمار الأجنبي.** يحتاج كل من معدي البيانات والمجيبين إلى فهم مفاهيم الإستثمار الأجنبي بالكامل وكيفية الإبلاغ عنها في الاستبيان. نظرًا لإستخراج البيانات المالية من القوائم المالية للمستجيبين، يحتاج الأخير إلى معرفة مفاهيم الإستثمار الأجنبي (وفقًا لكل من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات و الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات) حتى يتمكنوا من توفير البيانات المطلوبة المناسبة. ومع ذلك، فهو مستبعد الحدوث من الناحية العملية. **لا يملك المسؤولين الماليين في الشركات الوقت الكافي لتعلم مفاهيم وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات (مع جميع استثناءات شروط المحاسبة المقبولة عمومًا) للإبلاغ عن البيانات بشكل صحيح. قد لا يكون لدى جامعي ومُعِدي البيانات معرفة محاسبية كافية للتواصل الفعال مع مزودي البيانات. وبالتالي، فإنه لا مفر من أن جامعي و معدي البيانات بحاجة إلى بعض المعرفة المحاسبية الأساسية للتواصل بشكل فعال مع مقدمي البيانات.**

27. القسم 2 والأقسام 6 المرتبط به، والأجزاء من 8 و 9 حول الإستثمار الأجنبي الخارجي، باستثناء البيانات المتعلقة بالاستثمارات العكسية المرتبطة بإلتزامات الاستثمار المباشر. القسم 3 و الأقسام المرتبطة به 4،5،7 و أجزاء من 8 و 9 في الإستثمار الأجنبي الداخل باستثناء البيانات المتعلقة بالاستثمارات العكسية المرتبطة بأصول الاستثمار المباشر.

28. سيركز الجزء المتبقي من هذا القسم في الاستبيان على نوع البيانات المطلوبة وكيف ستساعد البيانات المتاحة في البيانات المالية في التحقق من صحة البيانات المبلغ عنها وكذلك تقدير البيانات المتعلقة بعدم الرد.

29. القسم 2 حول "الأصول المالية (المطالبات) لغير المقيمين". يطلب في هذا الجزء بيانات عن استثمارات الدول المبلغ عنها في الخارج (الأصول) من قبل الشركات المقيمة سواء كانت خاضعة لسيطرة البلد المبلغ أو غير المقيمة. البيانات مطلوبة بواسطة الأدوات المالية والاستثمارات من قبل الأطراف المرتبطة وغير المرتبطة. وهذا يتيح تجميع (أ) استثمارات الأسهم الأجنبية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الاستثمارية المباشرة (مؤسسة الإستثمار المباشر) 2-أ-1 (ب) التعديلات اللازمة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للاستثمار العكسي – 2-أ-2 ، (ج) إما حقوق المساهمين في الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج في المؤسسات الزميلة أو التعديلات اللازمة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اعتمادًا على تحكم المؤسسة المبلغة – 2-أ-3 و (د) استثمارات المحفظة في الخارج -2-أ-4.

30. يجب الإبلاغ عن البيانات الواردة أعلاه وفقًا للبيان المالي الموحد لمجموعة المشاريع المحلية Local Enterprise Group (LEG) كما هو مذكور في القسم 11 من الاستبيان. القسم 11 مهم جدا. في كثير من الأحيان، إذا كان للمؤسسة العديد من الشركات التابعة والزميلة، فمن المحتمل أن تكون هناك شركة قابضة واحدة أو أكثر على رأس الشركات العاملة في البلد المبلغ. لذلك ينبغي توجيه الاستبيانات إلى الشركات القابضة التي يجب أن تطلب تقديم قوائم مالية موحدة لمستثمريها. **ومع ذلك، لن تقوم جميع الشركات القابضة، وخاصة الشركات القابضة غير المقيمة، بدمج حسابات المستثمرين فيها. وبالتالي، لن يتم الإبلاغ عن الاستثمارات التي تحتفظ بها الشركات العاملة والشركات الزميلة في الخارج. في هذه الحالات، يجب إرسال الاستبيان إلى الشركات العاملة.**

31. سوف يتضمن القسم "أ" إجمالي مستثمر واحد أو عدة مستثمرون. البيانات المبلغ عنها في الأقسام من أ - ط هي عن القيم الدفترية للكيان المبلغ (المستثمر). **وفقًا لإتفاقيات تجميع البيانات ووضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، يجب أن تعكس القيم هذا في دفاتر المستثمرين. وهذا يتطلب عبء استجابة إضافية على كل من المجيبين ومعدي البيانات.** علاوة على ذلك، يعد تجميع مسح الإستثمار الأجنبي عملًا إحصائيًا جديدًا نسبيًا في دول مجلس التعاون الخليجي ولذلك يوجد عجز في عدد الموظفين ذوي الخبرة والمدربين للقيام بالتجميع. **و أيضا، ينصب التركيز في دول مجلس التعاون الخليجي على الإستثمار الأجنبي الداخل بسبب الظروف الخاصة.** حيث أن **معظم الاستثمارات في الخارج تتم بواسطة صناديق الثروة السيادية (SWFs) والوافدين المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي. قد تكون صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي مع وجود استثناءين غير مستعدة للإفصاح عن بياناتها إلى الوكالات الإحصائية أو البنوك المركزية.** المشكلة الإحصائية المرتبطة بصناديق الثروة السيادية ليست غريبة عن تلك الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. الأمر مشابه في الدول الأخرى أيضًا. على الرغم من صعوبة متابعة الإحصائيين في تلك الدول لاستثمارات صناديق الثروة السيادية الموجودة في الدول المستثمرة، إلا أنه أقل صعوبة على الإحصائيين في الدول المستثمرة تتبع الاستثمارات الداخلية. لهذا السبب، في الدول المفعل فيها صناديق الثروة السيادية، سيكون لدى الدول المستثمرة معرفة أفضل عن إستثماراتهم من الدول المستثمرة. و هذا هو الحال في الدول المستثمرة حيث يتم جمع البيانات من الشركات المستثمر فيها وليس من صناديق الثروة السيادية للمستثمر. **هناك قواعد بيانات تجارية تتعقب أصول إعلانات استثمارات صناديق الثروة السيادية من خلال معلومات الوسائط وغيرها من المصادر. سيكون من الأرخص على معدي البيانات استخدام هذه المصادر بدلا عن استخدام مواردهم الخاصة للحصول على هذه البيانات.** يمكن حل فجوات البيانات الموجودة للاستثمارات الخارجية بين الدول المستثمرة والمبالغ المقابلة للاستثمارات الداخلية للدول المستثمر فيها جزئيًا من خلال عمليات تسوية البيانات الخاصة بالبلد الشريك مع العلم بوجود اختلافات جوهرية. قد تكون البيانات التي تم جمعها من قِبل المسح المنسق للإستثمار المباشر لصندوق النقد الدولي و المسح المنسق لإستثمار الحافظة مفيدة بعض الشيء في تحديد التناقضات الكبيرة في البيانات. **وعلى كل، لا يلجأ معدي البيانات الخليجيين إلى أيٍ من هذين البديلين.**

32. في 2.أ.1. بما أن بيانات الاستثمارات مطلوبة للتقديم في مجموعة المؤسسات المحلية وليس على أساس إقليمي أو عالمي موحد للكيان المبلغ، ينبغي الإبلاغ عن حقوق الاستثمار الأجنبي المباشر إما على أساس حقوق ملكية أو تكلفة. حيث سيكون أساس

حساب حقوق المساهمين لجميع الكيانات التي يكون للكيان المبلغ فيها أكثر من 20 % من قيمة الأسهم العادية. أساس حقوق الملكية يعني تكلفة الاستثمار الأصلي بالإضافة إلى حصة المستثمر من باقي حساب حقوق الملكية (الأرباح المحتجزة بشكل رئيسي ولكن أيضًا الاحتياطيات) منذ حصوله على الاستثمار. أي استثمار بملكية أقل من 20% من الأسهم العادية سيتم عرضه بالتكلفة. **تعتبر المؤسسات أي استثمارات بحقوق ملكيه أقل من 20٪ بأنها استثمارات الحافظة، ويتم الاحتفاظ ببعضها فقط لأغراض تجارية قصيرة الأجل. ووفقا لمفاهيم ووضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، فإن امتلاك حقوق أكثر من 10% في شركة استثمار أجنبي مباشر. قد يتم أو لا يتم الإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً حول هذه الاستثمارات في ملاحظات القوائم المالية للشركات.** إذا تم الإفصاح عن هذه المعلومات، فهي في الأغلب عن استثماراتهم في الشركات الزميلة (أكثر من 20 ٪ من حقوق الملكية) بدلا من الاستثمارات المحتفظ بها بالتكلفة. الاستثمارات الموضحة في 2.أ.1 تم اجراءها بواسطة الشركتين النهائيتين المسيطرتين في الدول المبلغة وكذلك من قبل الشركات غير المقيمة التي لها عمليات تشغيلية في البلد المبلغ.

33. 2.أ.2 **يستعرض حقوق الاستثمارات التي قامت بها مؤسسة الإستثمار المباشر في بلد الإبلاغ في شركتها الأم في الخارج. يمثل هذا أصولا أجنبية للشركة المبلغة، ومن ثم فهو مناسب لبيان يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الأصول / الخصوم بدقة. ومع ذلك، على أساس مبدأ التوجيه، سيقوم الكيان المبلغ بحذف هذه البيانات من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل المبلغ عنه. و من غير المرجح أن يتم الإبلاغ عن أي بيانات لهذه الخلية نظرًا لأنه في حالات نادرة جدًا تقوم شركة تابعة أو شركة زميلة بالاستثمار في الشركة الأم.**

34. 2.أ.3. يستعرض استثمارات حقوق الشركات الزميلة في الخارج. هؤلاء المستثمرون هم جزء من عائلة شركات مجموعة المستثمرين. **بحكم التعريف، تعتبر المؤسسة الزميلة التي يكون لدى المستثمر (عضو في عائلة مجموعة المستثمر) حقوق استثمار تتراوح بين 0٪ إلى أقل من 10٪. إذا وصلت حقوق الإستثمار إلى 10 ٪ أو أكثر، فإنه يعتبر مؤسسة إستثمار مباشر وليس مؤسسة زميلة.** مرة أخرى، ليس من المعتاد العثور على حقوق الاستثمارات في المؤسسات الزميلة. ومع ذلك، فمن الأرجح أن تجد في مكان آخر من هذا الفصل عن الاستثمارات المتعلقة بأدوات الدين ذات الصلة بالتجارة وتمويل الديون للاستثمارات في المؤسسات الزميلة.

35. 2.أ.4. **يستعرض أي استثمار في الحقوق تم إجراؤه في شركات مستثمرة غير تلك المذكورة في 2.أ.1 – 2.أ.3. بحكم التعريف، يجب أن تكون حقوق الاستثمارات المبلغ عنها في 2.أ.4 أقل من 10٪ ويجب ألا يكون المستثمرون جزءًا من عائلة مؤسسات المستثمر.** سيتم الإبلاغ عن جميع هذه الاستثمارات تماشيا مع أصول الميزانية العمومية للكيان المبلغ. ليس من المرجح أن تكون هناك أي تفاصيل أخرى مذكورة في ملاحظات القوائم المالية عن قيمة الأسهم الفردية أو التشتت الجغرافي أو الخاصية الصناعية. لذلك، و للحصول على معلومات حول الخصائص الجغرافية أو الصناعية، يجب إجراء اتصالات مع المجيبين حيث توجد المبالغ الكبيرة. و إذا كانت المبالغ صغيرة، يمكن تصنيفها إلى الفئة "الأخرى" في الخصائص الجغرافية والصناعية.

36. القسم (ب) حول الاستثمار الخارجي لسندات الدين. سندات الدين هي جزء من أدوات الدين. يتم تمييزها عن أدوات الدين الأخرى لأنها مضمونة في حين أن أدوات الدين الأخرى ليست كذلك. وتعتبر أدوات مالية قابلة للتداول في حين أن أدوات الدين الأخرى ليست كذلك.

37. الأقسام ب 1-4 لا تختلف عن الأقسام أ 1-4 حيث أنها تتعلق باتجاه الاستثمار و المستثمرون والتصنيف الوظيفي للاستثمارات. والفرق الوحيد بين القسمين هو أن القسم "أ" يتعلق بسندات الملكية بينما القسم "ب" يتعلق بسندات الدين. **قد تُبَلِغ الميزانية العمومية عن إستثمارات سندات دين منفصلة عن سندات الملكية. قد يبلغون عن قيمهم بالتكلفة أو بأسعار السوق الحالية. ليس من المرجح العثور على مزيد من التفاصيل حول هذه الاستثمارات في ملاحظات القوائم المالية إلا في حال كانت المبالغ كبيرة وان كانت هناك مخاوف بشأن هذه الاستثمارات من حيث قابلية التداول أو سلامة الاستثمارات.**

38. القسم (ج) حول العملة و الودائع. هذه المعاملات عادة تكون بين كيانين ماليين أو على الأقل يكون كيان واحد منهم ماليًا. يجب أن تعامل هذه المعاملات المالية كإستثمارات مالية أخرى، حتى في حالة المعاملات بين كيانين معتمدين للودائع مثل البنوك التجارية. من الناحية الوظيفية، هذه الاستثمارات لا توجد بها استثمارات مباشرة أو استثمارات المحفظة. يجب على معدي البيانات تصنيف جميع البيانات المبلغ عنها في القسم "ج" كإستثمارات أجنبية أخرى قصيرة الأجل في الخارج.

39. القسم (د) حول الأصول المتمثله في قروض ويختلف عن القسم (ب) حيث إنها ليست أدوات مالية قابلة للتداول. لذلك، يتم تصنيفها كأدوات دين أخرى وليس كسندات دين. بخلاف ذلك، فإن القسم د 1-4 هو نفسه القسم أ 1-4 حول الشركات غير المالية، حيث يتعلق هذا الجزء بإتجاه الاستثمار والشركات المستثمرة والتصنيف الوظيفي للاستثمارات. **من المرجح أن تحتوي الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية على المزيد من التفاصيل حول هذه الاستثمارات. إذا كانت كذلك، فسوف تعرض الاستثمارات في (د) 1-3 تحت العنوان: استثمارات مع أطراف ذات صلة دون تمييز الأطراف المقابلة كمقيمين في البلد المبلغ أو غير مقيمين.** في حالة وجود قروض كبيرة، ستحدد الملاحظات اسم الأطراف المقابلة والإقامة وما إلى ذلك. و من هنا يمكن تعريفهم على أنهم مقيمين أو غير مقيمين. إذا تعذر إجراء التمييز بين المقيمين وغير المقيمين من الملاحظات، فيمكن إجراء اتصال مع مسؤولي الشركة للحصول على المعلومات المناسبة. بالنسبة للشركات المالية، تعتبر الفئات (د) 1-4 استثمارات أجنبية أخرى. يحتاج معدي البيانات إلى ملاحظة أن التصنيف الوظيفي لأصول القروض مختلف في حالة الكيانات المالية وغير المالية.

40. **سيتم عرض أصول القروض على المدى القصير والطويل. هناك تمييز مهم في هذا التصنيف بين القوائم المالية ومفاهيم وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات. ستتعامل القوائم المالية مع جميع القروض المستحقة خلال 12 شهرًا على أنها قصيرة الأجل. تنطبق هذه على دفعات الأقساط و كذلك على القروض طويلة الأجل. سيتم تصنيف أي دفعات مستحقة الدفع خلال 12 شهرًا على أنها قصيرة الأجل. في وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، يتم تصنيف أي قرض بفترة استحقاق أكثر من سنة على أنه طويل الأجل، بما في ذلك مدفوعات الأقساط المستحقة خلال 12 شهرًا.** وفقا للملاحظات، يجب على معدي البيانات ضبط التصنيف اذا كان قصير / طويل الأجل في القوائم المالية.

41. القسم (هـ) – يجب أن تعامل أصول التأمين والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة معاملة البيانات المبلغ عنها في القسم "ج"، بحيث يتم التعامل معها كأصول أجنبية أخرى ولا توجد استثمارات مباشرة أو استثمارات متعلقة بالمحفظة.

42. القسم (و) – الإئتمان التجاري و الأصول مقدمة الدفع. يجب أن تكون معاملة القسم (و) 1-4 نفس معاملة (د) باستثناء أن تاريخ استحقاق هذه الاستثمارات قصير الأجل. **من المحتمل أن تكون هناك تفاصيل تتعلق بها في ملاحظات القوائم المالية والتي تكون مفيدة لتحديد الأطراف المقابلة ووجهات الاستثمارات.**

43. القسم (ز) – حسابات القبض المستحقة الأخرى. تعامل نفس معاملة القسم (و) **والمعلومات المماثلة التي من المحتمل أن توجد في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.**

44. القسم (ح) - تعتمد المشتقات المالية على الأدوات المالية الأساسية الأخرى. في وقت إبرام عقد بين طرفين، يكون للمشتقات قيم صفرية لكلا الطرفين. خلال فترة ما، يكون أحد الطرفين "المال" (الأصول) والطرف الآخر ليس (الخصوم). خلال فترة المشتق، يمكن أن تتأرجح القيمة والتعيين بين الأصول والخصوم لأي من الطرفين. يجوز للكيان إبرام العديد من عقود المشتقات المالية وفي أي وقت من الأوقات، سيتم تصنيفها كأصول أو خصوم. سوف تنعكس التغييرات الدورية كتغيرات أخرى في وضع الأسهم وليس كمعاملات مالية في القوائم المالية.

45. القسم ط - خيارات أسهم الموظفين هي مجموعة فرعية من المشتقات المالية.

46. شكل الإستبيان الخاص بالقسم 3 هو انعكاس للقسم 2. في حين أن القسم 2 يتطلب بيانات عن الأصول في الخارج، و القسم 3 يتطلب بيانات حول الخصوم لغير المقيمين.

التغييرات في وضع الأسهم – القسم 2 و 3.

47. يطلب كلا القسمين 2 (الأصول) و 3 (الخصوم) وضع الأسهم بداية ونهاية العام والتغيرات حسب صافي المعاملات والتغيرات الأخرى خلال العام. وتسمى التغييرات في الوضع بـ "التدفقات". يجب عدم الخلط بين التدفقات والمعاملات المالية. تتكون التدفقات من صافي المعاملات المالية وغيرها من التغييرات. تتم المعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين وفقا للأصول والخصوم. يجب أن تظل المعاملات الأصول منفصلة عن الخصوم. يمكن أن تكون معاملات الأصول أو الخصوم في أي من الاتجاهين. يمكن أن يكون من المقيمين إلى غير المقيمين أو العكس في الأصول وبشكل منفصل في الالتزامات. سواء في الأصول أو الخصوم، يجب أن تكون صافية. لا يطلب الإبلاغ عن إجمالي المعاملات في أي من الأصول أو الخصوم. في الأدوات

المالية قصيرة الأجل مثل الذمم التجارية والذمم المدينة، يمكن أن يكون هناك المئات من المعاملات الإجمالية (الزيادات / النقصان) بين المقيمين وغير المقيمين، وسوف يستغرق وقتًا طويلاً للغاية بالنسبة للمستجيبين لتجميعها بغرض الإبلاغ عنها في الاستبيان.

48. **تغييرات أخرى هي تلك التي تحدث لوضع الأسهم بسبب عوامل أخرى غير المعاملات المالية مثل التغيرات في أسعار الصرف والأسعار والمستحقات غير المحصلة وإعادة التقييم وغيرها. و تنعكس هذه التغييرات في الدخل الشامل للمؤسسات. تشير الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية إلى بعض التفاصيل حول العناصر في الدخل الشامل والتي تختلف عن صافي الأرباح والخسائر.** إذا كانت هذه التغييرات مقصورة على عدد قليل من الأدوات المالية المعروفة والتي يمكن أن تعزى إلى الشركات المستثمره/ المستثمرين المناسبين، حينها قد يكون معدي البيانات قادرين على تحديد الخلايا الصحيحة التي يجب الإبلاغ عنها. ولكن عادة هذه ليست القضية. **لذلك، يعتمد معدي البيانات إلى حد كبير على تقرير المجيبين.** وعلى كل، فإن معظم المجيبين لا يفرقون حتى بين صافي المعاملات والتغيرات الأخرى. حيث يتم الإبلاغ عن البيانات غير المتميزة إما في صافي المعاملات أو أعمدة التغيير الأخرى لتقليل عبء الاستجابة.

49. هناك تحد كبير آخر لكل من المجيبين ومعدي البيانات. فيما يتعلق بالأصول في الخارج، قد يتعين على المجيبين الإبلاغ عن عدة كيانات في القسم 2 وليس لكيان واحد كما في حالة الخصوم في القسم 3. و تحتاج التغييرات في الأصول المجمعة إلى التمييز بين التدفقات المالية والتغيرات الأخرى. **الإبلاغ عن التغييرات في الخصوم أسهل كثيرًا، حيث يتم الإبلاغ عن هذه التغييرات لكيان واحد فقط - الكيان المبلغ.**

50. عمليا، فإن عددًا قليلاً من الشركات يبلغ عن مكونات تغييرات الأسهم بشكل صحيح (أي المعاملات المالية والتغييرات الأخرى). معظم الشركات تنسب إجمالي التغييرات إلى صافي المعاملات أو التغييرات الأخرى. **فيما يتعلق ببيانات ميزان المدفوعات، من الضروري الحصول على بيانات عن المعاملات المالية. ولكن لن تقوم تدفقات البيانات بذلك (أي المعاملات المالية والتغييرات الأخرى). نسبة لعبء الاستجابة، فإن مناشدة الشركات للإبلاغ عن هذه البيانات بشكل صحيح لن يثير ردود فعل إيجابية. وهنا يمكن للبيان المالي أن يساعد في تحديد ما إذا كانت الشركات تقوم بالإبلاغ عن هذه البيانات بشكل صحيح أم لا وإذا لم تكتشف إمكانية إجراء تغييرات على البيانات المُبلغ عنها من خلال البيانات الموجودة في القوائم المالية.** لن يكون لدى الشركات تغييرات في الأسهم دائما من عوامل أخرى. لذلك، إذا لم تقم الشركات بالإبلاغ عن تغييرات أخرى في وضع الأسهم وإذا لم يكن هناك اختلاف في البيانات المبلغ عنها بشأن صافي الأرباح والدخل الشامل، حينها يثبت أن تقارير الشركة صحيحة. وعلى كل، إذا كانت الشركة قد أبلغت عن دخل شامل فإن ذلك يختلف عن صافي الأرباح ولم يبلغ عن تغييرات أخرى، و من المحتمل أن يكون إبلاغ الشركة غير صحيح. **قد تظهر اختلافات أخرى في الإستثمار بين المقيمين و غير المقيمين ولذلك لا توجد لها أي آثار على الإستثمارات بين المقيمين و غير المقيمين.**

51. **إلى أي مدى يمكن لمعدي البيانات أن يستمدوا التغييرات الأخرى من البيانات المبلغ عنها في القوائم المالية والملاحظات المرفقة؟** في بعض الحالات، قد يكون من الممكن إذا كانت التغييرات الأخرى قليلة ومتصلة بالأدوات المالية مثل تلك المقومة بعملات أخرى غير عملات الإبلاغ أو بعض الأصول أو الخصوم التي تم شطبها أو إعادة تقييمها. نظرًا لأن البيانات يتم طلبها بواسطة الأدوات المالية من خلال أنواع مختلفة من الشركات المستثمرة / المستثمرين، ويمكن أن تنتشر التغييرات الأخرى في العديد من الأدوات المالية، سيستغرق الأمر وقتًا طويلاً بالنسبة لمعدي البيانات لتقسيم التغييرات الأخرى على الأدوات المالية المناسبة من قبل مختلف الشركات المستثمرة / المستثمرين والمتعلقة بالأصول / الخصوم بين المقيمين وغير المقيمين (باستثناء تلك بين المقيمين والمقيمين). علاوة على ذلك، لن يكون لدى معدي البيانات معلومات مالية كافية (بقدر ما يمتلك محاسبو الشركة) للقيام بمثل هذه التقديرات. لذلك، سيكون من الأسهل على معدي البيانات تحديد بشكل أوسع ماهية المعاملات المالية الصافية بين المقيمين وغير المقيمين لمختلف الأدوات المالية ومن ثم اشتقاق التغييرات الأخرى المتبقية. نظرًا لأن الإبلاغ عن البيانات يستغرق وقتًا كبيرًا ولا يتوفر سوى وقت محدود للمستجيبين لتجميع البيانات والإبلاغ عنها، وأن يقوم معدي البيانات بإجراء عملية التحقق من البيانات وتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي الفصلية والسنوية للوفاء بالمواعيد النهائية، لذلك يجب اعتماد تدابير عملية لتجميع بيانات الجودة في الوقت المناسب. لذلك، يحتاج معدي البيانات إلى تركيز اهتمامهم على الشركات القليلة التي تمثل كمية كبيرة من الإستثمار الأجنبي. **من غير المحتمل أن تؤثر أي أخطاء يتم ارتكابها بسبب عدم وجود رقابة دقيقة يتم إجراؤه عند تدقيق الجودة الإجمالية للبيانات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.**

القسم 4 – حقوق المساهمين

52. حقوق المستثمرين عادة ما تكون أكثر غلبة من أدوات الدين في الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى الاستثمارات الأولية في حقوق الاستثمارات، تقوم المؤسسات القائمة بإعادة استثمار جزء كبير من مكاسبها، مما يزيد من الحقوق. ومع ذلك، توجد استثناءات. في الصناعات التحويلية مثل الكيماويات البترولية التي تستخدم النفط والغاز كمواد خام، و هناك حاجة كبيرة إلى كميات هائلة من رأس المال. قد تقوم الشركات الأم باقتراض هذه الأموال من البنوك في بلدانها الأصلية وإقراضها إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو أن تقوم مؤسسة الاستثمار المباشر باتخاذ الترتيبات اللازمة للاقتراض مباشرة من البنوك الأجنبية. وفي الحالة الأخيرة، قد تكون الاستثمارات الأجنبية الأخرى أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مراحل معينة من الاستثمار. مع مرور الوقت، عندما يتم سداد هذه الاستثمارات، ستصبح حقوق الإستثمارات أكثر شيوعًا.

53. **على الرغم من المفاهيم المحاسبية، فإن الأسهم الممتازة هي جزء من سندات الملكية، ولكن وفقًا لمفاهيم وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، يجب معاملتها كسندات دين. في الاستبيان، مدرجة ضمن حقوق المساهمين، حتى لا يخلط بين المجيبين الذين هم في الأغلب من المحاسبين. إذا تم الإبلاغ عن أي بيانات عن الأسهم المفضلة، فيجب نقلها إلى القسم الخاص بسندات الدين. سيؤدي ذلك إلى تقليل المبلغ الموضح في القسم 7 (الإجمالي الكلي). هذا من شأنه أن يقلل أيضًا من إجمالي الاستثمار في الحقوق ويزيد في المقابل من حجم استثمارات الديون من خلال زيادة سندات الدين.**

54. عدد قليل جدا من المؤسسات تعَوم الأسهم ذات حق الأفضلية. لذلك، لن يظهر الى عدد قليل من شركات الأسهم الممتازة. و لغرض تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي ووضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، لن تكون الأسهم الممتازة جزءًا من رأس المال المدفوع في 4.1.

55. البيانات المبلغ عنها في 4.1.2 الأسهم العامة المساهمة لغير المقيمين هي أحد مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي و حقوق استثمار الحوافظ الأجنبية. تستخدم مفاهيم وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات لتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر و استثمار الحوافظ الأجنبية. يتم تحديد ثلاثة أنواع من المستثمرين المباشرين – (أ) مستثمرين غير مقيمين (1.2.2.1)، (ب) مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (1.2.2.2) و (ج) المؤسسات الزميلة في الخارج (1.2.2.3). تمكن البيانات المبلغ عنها من تجميع الاستثمار الأجنبي المباشر إما عن طريق مبدأ الاتجاه أو على أساس الأصول / الخصوم. على سبيل المثال، 1.2.2.2 هو الاستثمار العكسي في حالة الاستثمار الداخلي (التدفق الخارجي للإستثمار الأجنبي المباشر الداخل أو الاستثمار الأجنبي المباشر السلبي الداخل). عند استخدام مفهوم الأصول / الخصوم، سيشكل جزءًا من مطلوبات الاستثمار الأجنبي المباشر. ليس من المحتمل أن تقوم المؤسسات الزميلة و مؤسسة الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج باستثمار أجنبي مباشر في الحقوق في مؤسسة الإستثمار الأجنبي المباشر لبلد مضيف. من المرجح أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل أدوات دين.

56. تمثل الأسطر 1.2.2.4 مطلوبات حقوق الملكية لغير المقيمين. المستثمرون في محافظ أولئك الذين يمتلكون أقل من 10٪ من أسهم التصويت الخاصة بالشركة. قد لا يكون المستجيب قادرًا دائمًا على تحديد جميع الكيانات ذات الصلة بالمستثمر المباشر. وبالتالي قد يتم تصنيف بعض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمار الحوافظ الأجنبية. وبالمثل، قد يقوم بعض المجيبين بتجميع جميع استثمارات الحافظة من بلد ما وإذا كان الإجمالي 10٪ أو أكثر، فيمكنهم الإبلاغ عن ذلك كإستثمار أجنبي مباشر. يحتاج المدققون إلى مراقبة هذه الأخطاء وإجراء التعديلات اللازمة.

57. قد تحدد الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية المعاملات مع الأطراف ذات الصلة من خلال الاسم، ولايكون دائمًا عن طريق الهوية الجغرافية. قد تشمل الأطراف ذات الصلة المقيمين الذين لا تتعلق معاملاتهم ببيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات.

58. 4.2 أسهم الخزينة هي تلك الأسهم التي تم إصدارها بالفعل ولكن تم إعادة شراءها من قبل المساهمين الحاليين في برنامج إعادة شراء الأسهم. أسهم الخزينة لا تعني الأسهم المصرح بها ولكن تعني الأسهم غير المصدرة. يتم بدء عمليات إعادة شراء الأسهم لأسباب مختلفة. قد يتم ذلك لتسديد مدفوعات الحوافز المستقبلية للموظفين في شكل أسهم الشركات، أو لزيادة الأرباح لكل سهم عن طريق تقليل عدد الأسهم في أيدي المستثمرين أو قد تقرر الشركة أنه من بين جميع البدائل المتاحة في وقت معين، هو أفضل شكل للاستثمار في حد ذاته. أسهم الخزانة لها تأثير في تقليل إجمالي حقوق المساهمين.

59. 4.3 تشير الأرباح المحتجزة إلى الأرباح / الخسائر المتراكمة من العمليات العادية للشركة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين. يستخدم المصطلح "الأرباح المحتجزة" و "الأرباح المعاد استثمارها" بالتبادل من قبل المحاسبين وغيرهم باستثناء معدي بيانات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات. والأخير يميز بين المصطلحين. حيث تعني لهم الأرباح المحتجزة الأرباح غير الموزعة المتراكمة ولكن الأرباح المعاد استثمارها تعني الأرباح غير الموزعة لفترة معينة مثل الربع أو السنة. بيانات ميزان المدفوعات تظهر أرباح المستثمرين المباشرين في سطرين منفصلين (أ) توزيعات الأرباح (ب) الأرباح المعاد استثمارها (والمعروفة أيضًا باسم الأرباح غير الموزعة للفترة المشار إليها). نظرًا لأنه ليس دفع نقدي، فإن إدخال مقابله في حساب ميزان المدفوعات هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لا يتم إجراء مثل هذا الحساب للمدفوعات التي يتم إجراؤها أو المتراكمة لمستثمري الحوافظ المالية. و لا يجوز للمجيبين الإبلاغ أو الإبلاغ عن هذه البيانات بشكل غير صحيح في الاستبيان. لذلك، يجب على معدي البيانات إجراء حسابات مناسبة لكل من مدفوعات دخل الاستثمار المباشر والمعاملات المالية باستخدام البيانات من حقوق المساهمين و حساب الدخل للشركة الذي يحدد الأرباح العادية للشركة والأرباح الشاملة الأخرى.

60. 4.4 تنطبق جميع أنواع الاحتياطيات على الاحتياطيات المختلفة التي تم إنشاؤها، سواءً بسبب المتطلبات القانونية و غيرها من أجل الإدارة الحكيمة للأموال من قبل الشركة. يتم تمويل الاحتياطيات من أرباح الشركة. لا يتم تضمين الأرباح الشاملة الأخرى في الأرباح المحتجزة ولكن يتم تضمينها في أحد الاحتياطيات.

61. 4.5 ستقوم الشركات بتحديد أنواع الاحتياطيات المختلفة بشكل منفصل. إذا حددت الشركة الاحتياطي المحتسب للدخل الشامل الآخر المتراكم بشكل منفصل، من شأنه أن يساعد على حساب الأرباح المعاد استثمارها بشكل صحيح.

62. 4.6 قوائم مالية موحدة كاملة، تمثل حقوق ملكية أسهم الأقلية من قبل الشركات غير المسيطرة.

63. 4.7 يمثل إجمالي حصص المساهمين. من هذا المجموع، يتم الحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر و استثمار الحوافظ الاجنبية باستخدام الأسهم المعنية التي يملكها المساهمون المباشرون والمحافظون. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، يمكن الحصول على البيانات من خلال الأنواع المختلفة من المستثمرين المباشرين وأيضًا حسب الاتجاه والأصول/ الخصوم. أبلغ المجيبون عن هذه البيانات بالتفصيل في القسم 3 من الاستبيان - الالتزامات المالية لغير المقيمين. قد لا يقومون دائمًا بالإبلاغ عن هذه البيانات نظرًا للوقت المتطلب. لذلك، يحتاج معدي البيانات إلى مراجعة البيانات التي تم الإبلاغ عنها في القسمين 3 و 5 بعناية لضمان دقة الإبلاغ.

64. 4.8 الفرع جزء من الشركة و لا يعتبر شركة. لا يوجد بالفرع مساهمين. تتم إضافة هذا العنصر كبند مذكرة إلى حقوق المساهمين من أجل الحصول على الاستثمارات التي تقوم بها الفروع في البلد المضيف من قبل الشركات الأجنبية. يمثل حساب المكتب الرئيسي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف. إذا تم إرسال استبيان إلى فرع بدون عنصر المذكرة، فمن المحتمل ألا يقدم أي بيانات تشير إلى أنه فرع و لا يوجد مساهمين فيه.

القسم 5 و 6 و 7 - الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي

65. البيانات التي تم الحصول عليها في القسم 5 و 6 و 7 هي تفاصيل اضافية حول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج الذي تم الحصول عليه في الأقسام 2 و 3 و 4. هذه التفاصيل تتعلق بالمنشأ الجغرافي ووجهات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول والصناعة بواسطة المستثمرين المباشرين، والمؤسسات الاستثمارية المباشرة والمؤسسات الزميلة التي تشمل التدفقات (متباينة في المعاملات وعوامل أخرى). و تتضمن التدفقات و الوضع المتعلق بالأصول و الخصوم و المتعلقة بالاستثمارات العكسية. تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاستثمارات العكسية يطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر فقط وليس على التصنيفات الوظيفية الأخرى مثل محفظة الاستثمارات وغيرها. تتيح هذه التفاصيل إنشاء بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس مبدأ الاتجاه والأصول / الخصوم لكل دولة من دول المنشأ ووجهة الاستثمار الأجنبي المباشر.

66. يسعى القسمان 5 و 7 إلى الحصول على بيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل حسب بلد الإقامة وصناعة مؤسسة الاستثمار المباشر والمؤسسات الزميلة على أسس الاتجاه والأصول / الخصوم. لذلك، يتم طلب البيانات بشكل منفصل عن الالتزامات المستحقة للمستثمرين المباشرين والشركات الزميلة في الخارج والاستثمارات العكسية من قبل مؤسسة الإستثمار المباشر على المستثمرين المباشرين في بلدانهم الأصلية. البيانات المطلوبة موجودة على الأسهم (الأرصدة) في بداية ونهاية العام؛ التدفقات (المعاملات المالية و التغييرات الأخرى تحدد بشكل منفصل)؛ وبالحقوق والأدوات المالية خلال الفترة. تشمل البيانات

المتعلقة بالأدوات المالية المطلوبة تلك المتعلقة بسندات الدين وجميع أدوات الدين المالية الأخرى كفئة واحدة بدلاً من التمييز بين سندات الدين وأدوات الدين الأخرى بأنواع مختلفة مثل القروض و الذمم المدينة التجارية / الذمم الدائنة وما إلى ذلك. بينما بيانات خصائص الاستحقاق الزمني (طويلة / قصيرة) غير مطلوبة أيضًا.

67. سيتم الإبلاغ عن البيانات المطلوبة لكل مستثمر مباشر في بلد الاقامة. إذا كان هناك أكثر من بلد إقامة للمستثمرين المباشرين، فيجب الإبلاغ عن بياناتهم بشكل منفصل. **يجب تحليل الاستثمارات التي تتم من خلال الشركات القابضة في البلد المضيف بعناية للتأكد من الإبلاغ عنها على أساس مجموعة المشاريع المحلية وليس على أساس التكلفة. خلاف ذلك، فإن الاستثمارات التي تتم من خلال الشركات القابضة يمكن التقليل من قيمتها.**

68. يسعى القسمان 6 و 7 إلى الحصول على بيانات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج حسب بلد الإقامة والصناعة في مؤسسة الإستثمار المباشر والشركات الزميلة على أساس قواعد الإتجاه والأصول / الخصوم. لذلك، يتم البحث بشكل منفصل عن الأصول الموجودة في مؤسسات الإستثمار المباشر والشركات الزميلة في الخارج والإستثمارات العكسية من قبل الكيانات غير المقيمة على المستثمرين المباشرين في البلد الأم. البيانات المطلوبة موجودة عن الأسهم (الأرصدة) في بداية ونهاية العام؛ و التدفقات (المعاملات المالية و التغييرات الأخرى تحدد بشكل منفصل)؛ والحقوق والأدوات المالية خلال الفترة. تشمل البيانات المتعلقة بالأدوات المالية المطلوبة تلك المتعلقة بسندات الدين وجميع أدوات الدين المالية الأخرى كفئة واحدة بدلاً من التمييز بين سندات الدين وأدوات الدين الأخرى بأنواع مختلفة مثل القروض و الذمم المدينة التجارية / الذمم الدائنة وما إلى ذلك. وأيضا لا يتم طلب بيانات ملفات الاستحقاق (الطويلة / القصيرة).

69. سيتم الإبلاغ عن البيانات المطلوبة لكل كيان غير مقيم في الخارج (مؤسسة الإستثمار المباشر/ مؤسسة زميله). إذا كان هناك أكثر من كيان واحد في بلد أجنبي، فيجب الإبلاغ عن بياناتهم الخاصة بشكل منفصل. **لا ينبغي أن يؤدي الاستثمار الذي يتم عن طريق الشركات القابضة بالخارج في كيانات أخرى بالخارج إلى ازدواجية الاستثمارات في الخارج لأن الاستثمارات بين الشركات القابضة بالخارج وفروعها وشركاتها الزميلة لن تكون مقيمة في معاملات غير المقيمين.** في الواقع، فإن وجود شركات قابضة في الخارج و التي تنشأ من خلالها استثمارات أخرى في الخارج يمكن أن تؤدي إلى التقليل من قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج لأن المستثمرين المباشرين قد يظهرون استثماراتهم في الشركات القابضة بالتكلفة. قد لا تعرض الشركات القابضة استثماراتها في شركاتها التابعة على أساس حقوق الملكية (أي أنها قد لا تظهر حصتها من الأرباح المحتجزة في شركاتها التابعة في دفاترها الخاصة).

70. وفقا *للطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات* و الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات و أدلة صندوق النقد الدولي السابقة، ينبغي تجميع الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفقاً للبيان المالي للكيانات في الخارج. لهذا السبب وللتحقق بشكل أفضل من البيانات المبلغ عنها، يجب على معدي البيانات مطالبة المجيبين بتقديم القوائم المالية لجميع كياناتهم في الخارج. ليس من الضرورة أن تتطابق القيم الواردة في دفاتر الكيانات الأجنبية مع القيم المدرجة في دفاتر المستثمرين المباشرين في دولهم الأصلية.

71. البيانات المطلوبة من مؤسسات الإستثمار المباشر و المؤسسات الزميلة تتضمن الإستثمارات العكسية التي يتم الإبلاغ عنها بشكل منفصل كما يلي:

القسم 8 و 9 – استثمارات الحافظة – الأصول و الخصوم

72. القسم 8 يطلب معلومات عن أسهم (الأرصدة) استثمارات الحافظة في بداية و نهاية العام، متباينة بين حقوق الملكية وأدوات الديون حسب بلد المصدر / المالك غير المقيمين. بالنسبة للأصول في الخارج، يتم استخدام صناعة كيان البلد الأم، وهو نفسه بالنسبة للخصوم. التدفقات مشتقة كتغييرات في الأرصدة بين فترتين متتاليتين.

73. القسم 9 – الإيرادات المستحقة و المبالغ المستحقة الدفع لغير المقيمين.

74. القسم 9 – ايصالات الدخل المطلوبة و المبالغ المستحقة الدفع لغير المقيمين بالفوائد و الأرباح الموزعة والأرباح غير الموزعة (الأرباح المعاد استثمارها) من قبل المستثمرين المباشرين و مؤسسات الاستثمار المباشر و المؤسسات الزميلة في الخارج غير ذات الصلة غير المقيمة. تم وضع الأسئلة للحصول على مدفوعات وإيصالات من الاستثمارات المباشرة والمحفظة والاستثمارات الأخرى. المسألة الوحيدة هي ما إذا كان سيتم الإبلاغ عن اجمالي أو صافي هذه الضرائب. قد تكون القوائم المالية مفيدة في حالة الاستثمارات الداخلية لتحديد ما إذا كانت البيانات المقدمة على أساس إجمالي أو صافي.

القسم 10 – أنشطة المؤسسات الخاصة بك

75. هناك اهتمام كبير من جانب صانعي السياسات بأنشطة الشركات متعددة الجنسيات. البيانات المطلوبة في الاستبيان تشمل اجمالي الأصول و صافي القيمة و خصائص التوظيف و الأجور و القيمة المضافة و الإستيراد و التصدير، متباينة حسب البضائع و الخدمات و النفقات المختارة على الخدمات مثل البحث و التطور و نفقات التدريب ومدفوعات حقوق الإمتياز ورسوم الترخيص.

76. بعض من البيانات المطلوبة مثلا اجمالي الأصول و صافي القيمة و القيمة المضافة و اجمالي الأرباح الشاملة و الضرائب على الأرباح، تتباين بين الأرباح من العمليات العادية و الأرباح الأخرى (آثار الصرف والسعر) و يمكن الحصول عليها عن طريق القوائم المالية. قد تقدم بعض الشركات متعددة الجنسيات بيانات حول الصادرات و الواردات و مدفوعات الخدمات المقدمة للأطراف ذات العلاقة في الخارج في ملاحظات القوائم المالية. وعلى كل، لن يتم الإفصاح عن بيانات التوظيف و الأجور بالتفصيل في القوائم المالية.

القسم 11 – مجموعة المشاريع المحلية LEG

77. القسم 11 يطلب ما إذا كان يتم تضمين القوائم المالية عن الشركات (الشركات التابعة) الخاضعة للرقابة (المملوكة عادة بنسبة 50 + ٪) من قبل الشركة المبلغة. و لا يطلب بيانات عن الشركات الزميلة (المملوكة من 20 إلى 50٪) أو غيرها من المؤسسات المملوكة التي تقل عن 10٪. من الضروري أيضًا طلب ما إذا كانت هذه الشركات مدمجة بالكامل أو ما إذا كانت الاستثمارات تُدرج على أساس حقوق ملكية أو تكلفة.

78. سيتضمن هيكل مجموعة المشاريع المحلية الشركات الزميلة التي ستتراوح فيها ملكية الأسهم بين 20٪ إلى 50٪. لن يتم دمج هذه الحسابات بالكامل. سوف تنعكس فائدة الملكية في حسابات الشركة الأم المحلية على أساس حقوق ملكية.

79. لإكمال الصورة، من الضروري الحصول على بيانات حول الاستثمارات التي تقل عن 20 ٪ لمجموعة فرعية من بيانات للاستثمارات التي تتراوح بين 10 ٪ - 20 ٪ منذ أن تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمارا يزيد عن 10 ٪. و سيتم تنفيذ جميع الاستثمارات التي تقل عن 20 ٪ في حسابات الشركة الأم المحلية على أساس التكلفة.

د. التمييز بين مجموعة المؤسسات المحلية ومجموعة المؤسسات العالمية.

80. يعد التمييز بين مجموعة المؤسسات المحلية ومجموعة المؤسسات العالمية أمرًا حيويًا للغاية بالنسبة لمعدي بيانات مسح الإستثمار الأجنبي. ما يحتاجه معدي البيانات لمسح الإستثمار الأجنبي في كل بلد هو توحيد مالي يعتمد على مجموعة المؤسسات المحلية لأن مجموعة المؤسسات العالمية ستشمل الحسابات الموحدة للوحدات العالمية للمؤسسة العالمية.

81. إن ممارسة الشركات متعددة الجنسيات خاصة الشركات الكبرى التي قد يكون لديها استثمارات في العديد من الصناعات المختلفة في بلد ما، لإدارة استثماراتها بطرق مختلفة. قد يتم الإشراف التشغيلي أو إدارة خط هذه الكيانات أو أن يتأثر من خلال كيان خارجي إقليمي قد يكون أو لا يكون له حصة ملكية في تلك الشركات. ومن المحتمل أن تكون للشركة القابضة ملكية، ممثلة بمساهمة حقوق ملكية اسمية ولكنها لن تشارك في إدارة المنشأة. ستعمل الشركة القابضة في البلد المضيف بشكل أساسي كقناة مالية، التجارة (خاصة الخدمات) ومعاملات الدخل بين مستثمريها في البلد المضيف والشركة الأم المباشرة، شركة قابضة إقليمية، الشركة الأم النهائية أو الشركات الزميلة في الخارج. يجوز للشركة القابضة تقديم بعض الخدمات الإدارية لهذه الكيانات. في معظم الحالات، لا تقوم هذه الشركات القابضة بتوحيد حسابات هذه الكيانات. تعد الكيانات القوائم المالية الخاص بها ككيانات قائمة بذاتها. عندما يتم تعيين ارتباطات ملكية هذه الشركات، فإن توجه معدي البيانات هو إرسال الاستبيان إلى الشركة القابضة للابلاغ نيابة عن الكيانات الخاضعة لملكيته. ومع ذلك، إذا لم تقم الشركة القابضة بتوحيد حسابات كياناتها، فلن ينعكس النطاق الكامل لعمليات المجموعة.

82. يشار الي هذا في القسم 3. بما أنه سيتم تفويت الكثير من الاستثمارات المنعكسة في الشركات العاملة، إذا تم إدراج استثماراتهم في الشركات العاملة على حساب الاستثمارات (وهذا لا يشمل الاحتياطيات المحتجزة و حصصهم من الأرباح في حقوق ملكية الشركات العاملة) في الشركات القابضة. في مثل هذه الحالات، يجب إرسال الاستبيانات إلى الشركات المستثمره. ومع ذلك، قد لا تقوم الشركات المستثمر بالإبلاغ عن استثمار في أسهم غير مقيمه لأن الشركات القابضة مقيمة في البلد المبلغ. ومن ثم، يتعين على معدي البيانات البحث في الشركة القابضة لتحديد الملكية الأجنبية للاستثمار في الحقوق. هناك طريقة بسيطة للقيام بذلك تتمثل في إضافة حسابات الأرباح والاحتياطيات المحتجزة للشركة القابضة إلى القيمة الإجمالية لحقوق المساهمين في الشركات العاملة إذا عزت الأخيرة استثمار الشركة القابضة فيها كاستثمار مقيم.

83. تمثل مجموعة المشاريع العالمية الهيكل المؤسسي العالمي لمؤسسة تكون فيها مجموعة المشاريع المحلية في أي بلد جزءًا منه. سوف يساعد ذلك معدي البيانات على معرفة الهيكل العالمي للشركات متعددة الجنسيات لفهم أنشطة هذه الشركات بصورة كاملة وربما لتحديد

السيطرة النهائية على بعض المؤسسات الزميلة. ولكن ليس من الضروري معرفة جميع الروابط. يكفي أن نعرف فقط الروابط الأساسية التي تتعلق بعمليات الكيانات في البلدان المضيفة.

84. ستتوفر قوائم مالية لكيان مؤسسة متعددة الجنسيات عالمية في بلد مضيف على مستويات مختلفة من المؤسسة العالمية - على مستوى شركة واحدة في البلد المضيف، و على مستوى مجموعة المشاريع المحلية، و على مستوى الشركة الأم غير المقيمة المباشرة، و على المستوى الإقليمي للمؤسسات متعددة الجنسيات. القوائم المالية المناسبه للبلد المضيف هي القوائم المالية الموحدة على مستوى مجموعة المشاريع المحلية.

هـ. المقيمون على كلا الجانبين وغير المقيمين على كلا الجانبين

85. مراجع للتحديد والإستبعاد من القوائم المالية للبيانات حول رصيد الاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية بين (1) المقيمون على كلا الجانبين و / أو (ب) غير المقيمين على كلا الجانبين، وهذا يعني، باستثناء المقيمين إلى المقيمين وغير المقيمين إلى رصيد غير المقيمين و يتم اجراء التدفقات في المسائل المذكورة أعلاه في أقسام أخرى من هذا التقرير وخاصة في القسم ح.

و. بيانات قادمة من مجموعة المؤسسة العالمية والى بيانات مجموعة المؤسسة المحلية

86. لا يمكن الوصول إلى بيانات المجموعة المحلية من بيانات مجموعة المؤسسات العالمية باستثناء الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ذات الصلة التي لم يتم دمجها مع بيانات الشركات العالمية. يمكن القيام بذلك إلى حد ما بمساعدة ملاحظات القوائم المالية كما هو موضح في القسم ح. تشير بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى الأصول الموجودة في مناطق جغرافية مختلفة أو بلدان الاستثمار الرئيسية. بينما يمكن الحصول على بعض البيانات مثل إجمالي الأصول، و لا يمكن تصنيفها بواسطة أدوات وظيفية ومالية حسب الاستحقاق. انظر أيضا القسم ح.

ز. بيانات مسح الإستثمار الأجنبي و التحقق باستخدام القوائم المالية

87. بشكل أساسي يحتاج المدققون الى (أ) الميزانية العمومية و (ب) و الدخل أو حساب الربح و الخسارة للتأكد من صحة البيانات و التحقق من البيانات المبلغ عنها بإستخدام القوائم المالية. الإستخدامات الأساسية كما يلي:

1. التحقق من البيانات المبلغ عنها بشأن حقوق المساهمين - القسم 4 والقسم 2 و 3 من مسح الإستثمار الأجنبي المنسق الخاص بمركز الإحصاء الخليجي. حقوق غير المقيمين واحد من أكبر مكونات الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، عادة لا يتم الإبلاغ عن الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل صحيح في القسم 4. يُبَلغ المجيبون أحيانًا عن جميع الاستثمارات من بلد إقامة المستثمر الأجنبي المباشر كاستثمار أجنبي مباشر. يقوم بعضها بحساب الاستثمار الأجنبي المباشر على قيمة الأسهم العادية بدلاً من إجمالي حقوق الملكية. وتشمل الأخطاء الأخرى الفشل في تحديد الاستثمارات المباشرة في حدود 10 ٪ - 20 ٪ من الحقوق. الفشل في تحديد المؤسسات الزميلة كمستثمرين مباشرين هو قصور آخر قادم.

2. في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، يصعب تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر تمامًا لأن القوائم المالية للمستثمرين في الخارج غير مطلوبة أو غير متوفرة. في الميزانية العمومية الموضحة في الصفحات من 10 إلى 11 من هذا التقرير، يتم تقديم البيانات التالية حول الأصول.

3. نظرًا لأن هذا بيان موحد، فسيتم دمج جميع حسابات الكيانات الخاضعة للرقابة (عادةً ما تكون ملكية الأسهم بنسبة 50٪ + وليس بالضرورة دائمًا). ستعرض الأصول الحالية وغير المتداولة المبالغ الموحدة المجمعة بالإضافة إلى المبالغ غير الموحدة. سوف تشمل هذه الأصول كل من الأصول المحلية والموجودة في الخارج. عادة، ستكون الملاحظات مفيدة لتمييز الأصول المحلية عن تلك الموجودة في الخارج ولكن ليس دائمًا.

4. تغطي الملاحظات 8 و 9 و 10 الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج إذا كان بعضها كيانات أجنبية. إذا تعذر تحديد بعضها على أنه استثمار أجنبي مباشر في الخارج، فيجب تقديم استفسارات إلى المستجيبين. بحكم التعريف، فإن المشروعات المشتركة مملوكة بنسبة 50٪ ولن يتم دمج حساباتها بالكامل. ستكون مستحقات الشركات الزميلة غير المقيمة المشمولة في الملاحظة 10 قروضًا طويلة الأجل وينبغي تصنيفها على أنها استثمارات أجنبية مباشرة في الخارج. قد تشمل الأصول الأخرى التي تغطيها الملاحظة 11 القروض طويلة الأجل المقدمة إلى الكيانات التي قد تتفاوت فيها حصة الأسهم بين 10٪ إلى 20٪ والتي ليست شركات زميلة وفقًا للمحاسبين ولكنها كيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لمفاهيم وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات. لذلك، يجب تقديم استفسارات المتابعة إلى المجيبين للحصول على مزيد من المعلومات لتحديد طبيعة تلك الأصول إذا لم يتم تقديم معلومات كافية في الملاحظة 11.

الجدول 2 - بيان المركز المالي الموحد في 31 ديسمبر 2018، الأصول

نهاية العام 2018 و 2017

شركة XYZ

أي عملة 000

البنود المالية	الملاحظات	2018	2017
الأصول			
الأصول الحالية			
النقد والأرصدة المصرفية	4	208,752	359,799
الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى	5	450,386	406,581
المخزونات	6	16,418	27,593
سندات الإستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح / الخسارة	7	964	1,164
المجموع		**676,520**	**795,137**
الأصول غير المتداولة			
سندات الإستثمار المتاحة للبيع	7	22,134	26,598
الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	8,9	190,396	219,902
مستحقات من شركاء	10	381,661	350,673
أصول أخرى	11	15,598	15,880
ملكية و معدات	12	798,156	901,679
الأصول غير الملموسة والشهرة	13	1,007,237	
المجموع		**2.415,182**	**2,700,044**
مجموع الأصول		**3,091,702**	**3,495,181**

5. تغطي الملاحظه 7 السندات الإستثمارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. قد تكون إما سندات ملكية أو ديون أو قد تكون سندات محلية أو أجنبية. إذا لم توضح الملاحظة 7 هذا، فالمبالغ المبلغ عنها في 2.أ. 4 و 2.ب.4 يجب التحقق منها. إذا كان لا يزال هناك شك حول التصنيف المناسب، يجب تقديم الاستفسارات إلى المستجيبين.

6. إذا تم تحديد النقد والأرصدة المصرفية الموجودة في الخارج (الملاحظة 4، الميزانية العمومية)، فيجب التحقق من المبالغ المبلغ عنها في البند 2.ج.4 في مسح الاستثمار الأجنبي المنسق. في حالة اختلاف المبالغ، يجب تقديم استفسار إلى المستجيبين. سيتم تصنيف المبلغ الذي تم التحقق منه على أنه استثمارات اجنبية أخرى بالخارج.

7. الملاحظة 5 حول الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى. سيتم تحديد المعاملات مع الأطراف ذات الصلة بشكل منفصل. قد تذكر المذكرة أسماء الأطراف ذات الصلة ولكن قد لا تحددها على أنها محلية أو غير مقيمة. في بعض الأحيان، قد تعطي الأسماء فكرة عما إذا كانوا مقيمين أم غير مقيمين. بخلاف ذلك، يجب تقديم الاستفسارات إلى المستجيبين. يجب التحقق من الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى مع البنود المبلغ عنها في 2.و.1-4. الذين تم تحديدهم على أنهم أطراف ذات صلة بالخارج يمكن ادراجهم ضمن أي من الفئات 2.و. 1-3. وسيتم تصنيفها إلى مختلف فئات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج. أما الأصول فليست ذات صلة بالأطراف بالخارج و سيتم تصنيفها على أنها استثمارات أجنبية أخرى.

8. فيما يلي قسم الخصوم للميزانية العمومية المذكورة أعلاه.

الجدول 3- بيان المركز المالي الموحد 31 ديسمبر 2018، الخصوم

نهاية العام 2018 و 2017

شركة XYZ

العملة 000

البنود المالية	الملاحظات	2018	2017
الخصوم			
الخصوم الحالية			
الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى	14	570,920	761,758
مستحقات البنوك	15	219,154	213,330
الإجمالي		**790,074**	**975,068**
الخصوم الغير حالية			
مستحقات البنوك	15	830,193	751,569
الخصوم الأخرى الغير حالية	16	48,953	40,454
الإجمالي		**879,146**	**792,023**

9. يجب اتباع نفس الإجراء لهذه الخصوم التي تم تحديدها على أنها مملوكة لغير المقيمين على النحو التالي لبنود الأصول. في هذه الحالة، سيتم التحقق من الصحة بالرجوع إلى العناصر المقابلة المُبَلغ عنها في القسم 3 من مسح الاستثمار الأجنبي المنسق. أكبر الخصوم هي للبنوك تليها الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى. بينما خصوم الكيانات غير المقيمة ذات الصلة على غيرها من الكيانات غير المقيمة تعتبر ليست ذات صلة. إذا لم تكشف الملاحظات عن معلومات كافية، فيجب تقديم الاستفسارات إلى المستجيبين.

10. لاحظ أن مستحقات البنوك قصيرة وطويلة الأجل. قد تكون جميعها قروض طويلة الأجل. وفقًا للمعايير المحاسبية، يتم تصنيف القروض المستحقة في أقل من 12 شهرًا على أنها قصيرة الأجل بينما وفقًا لاتفاقيات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات، يتم التعامل مع القروض طويلة الأجل الأصلية على هذا النحو حتى يتم سدادها بالكامل. إذا تم تصنيف القروض المستحقة في أقل من 12 شهرًا على أنها قصيرة الأجل في القوائم المالية، فيجب على المدققين إعادة تصنيفها مرة أخرى على المدى الطويل.

11. قد تكون بعض الخصوم الغير متداولة الأخرى المشمولة في الملاحظة 16 مستحقة لغير المقيمين. و يمكن التحقق من البيانات المبلغ عنها في القسم 3.د.

12. بيان حقوق الملكية التالي هو من بيانات الميزانية العمومية الموضحة أعلاه لقوائم مالية موحدة عالمية نموذجية. لذلك، لن تقارن مع بيان حقوق الملكية على أساس توحيد مجموعة المشاريع المحلية. ما يحتاجه معدي البيانات هو دمج قائم على مجموعة المشاريع المحلية. لذلك، إذا كانت البيانات المبلغ عنها في مسح الإستثمار الأجنبي المنسق والقوائم المالية العالمية المصاحبة له هي ذاتها، اذا فالبيانات المبلغ عنها غير صحيحة.

الجدول 4 - بيان المركز المالي الموحد 31 ديسمبر 2018، الحصص

نهاية العام 2018 و 2017

شركة XYZ

العملة 000

البنود المالية	الملاحظات	2018	2017
الحصص		**1,422,482**	**1,728,090**
منسوب لمساهمي الشركة		**1,265,129**	**1,542,692**
رأس المال	17	432,706	432,706
علاوة الإصدار		1,707,164	1,707,164
أسهم الخزينة		(567,834)	(567,834)
احتياطيات مختلفة		(878,413)	(538,539)
الأرباح المحتجزة		571,503	510,641
حصة غير مسيطرة		**157,353**	**185,398**
مجموع الحصص		**2,212,566**	**2,703,158**

13. يساعد البيان التالي في التمييز بين الأرباح من العمليات العادية والدخل الآخر للشركة (المعروف أيضًا باسم الدخل الشامل الآخر). هذه هي المجموعة الفرعية لحساب الربح والخسارة أو الدخل. ما هو مهم بالنسبة لحسابات وضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات و الاستثمار الأجنبي هو بيانات الربح / الخسارة الناتجة عن التشغيل العادي للشركة. هذا هو المبلغ الذي سيتم نقله إلى الأرباح المحتجزة. سيتم تخصيص إيرادات شاملة أخرى للاحتياطيات المختلفة. في حالة هذا الكيان، فإن معظم الخسارة المسجلة على الدخل الشامل الآخر قد حدثت نتيجة لتحركات سعر الصرف المعاكسة فيما يتعلق بالأصول المقومة بالعملة الأجنبية (ربما على الأصول المحتفظ بها في الخارج). ومع ذلك، عند بيع بعض الأصول المعروضة للبيع، قد تختلف الأموال المحققة عما تم حجزه تاريخياً في الاحتياطيات. وبالتالي يتم إجراء تعديلات على البيانات المسجلة تاريخياً للأرباح المحتجزة وحسابات الاحتياطي المناسبة.

الجدول 5 – البيان الموحد – الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

نهاية العام 2018 و 2017

شركة XYZ

العملة 000

البنود المالية	2018	2017
الربح السنوي	158,735	166,118
الدخل الشامل الآخر (العناصر التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقًا لحساب الأرباح والخسائر)		
فروق أسعار الصرف في تفسير العمليات الأجنبية	(342,525)	(73,395)
صافي الربح / الخسارة غير المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع	847	(5,269)
صافي الخسارة المحولة إلى بيان الربح أو الخسارة الموحد عند بيع استثمارات متاحة للبيع (صافي خسارة انخفاض القيمة)	4,083	2,618
تحوطات التدفق النقدي	96	1,715
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**(178,764)**	**(91,787)**
دخل شامل يعزى إلى:		
مساهمي الشركة	(181,723)	73,742
المصالح غير المسيطرة	2,959	18,045
الإجمالي	**(178,764)**	**91,787**

14. حساب الربح والخسارة هو أيضًا مصدر لاستخراج بيانات أخرى متعلقة بوضع الإستثمار الدولي و ميزان المدفوعات. توجد أيضا حاجه لبعض البيانات اللازمة لقياس أنشطة الشركات متعددة الجنسيات من حساب P&L (حساب خاص بالأرباح و الخسائر).

15. العناصر المتعلقة بميزان المدفوعات يتم تحديدها في المجموعة الفرعية التالية من حساب P & L(حساب خاص بالأرباح و الخسائر). قد ينشأ دخل الفوائد من مصادر محلية أو أجنبية. و على كل، لا توجد حاشية لهذا البند. وبالتالي، يمكن افتراض أنه من مصادر محلية وأنه لا توجد آثار لميزان المدفوعات. يظهر دخل الاستثمار مبالغ سلبية. لذلك، لا يمكن أن تكون عبارة عن إيصالات الأرباح. في هذه الحالة، ينبغي النظر في الملاحظة 20 للحصول على توضيح. حصة نتائج الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة سلبية لكلتا السنتين. هذا يعني، بشكل عام، أن مختلف الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة حققت خسائر صافية. يجب أن تقدم 8 و 9 توضيحات. اعتمادًا على مواقع هذه الكيانات (الوطن / البلدان المضيفة)، يمكن أن تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج. تكاليف التمويل هي تكاليف الاقتراض أو مدفوعات الفائدة. سيكون لهذا آثار في ميزان المدفوعات فقط. إذا كانوا غير مقيمين في معاملات غير مقيمين، أو مقيمين لمعاملات مقيمة، فلا توجد تبعات لميزان المدفوعات. نظرًا لعدم وجود ملاحظات، يمكن الافتراض بأنهم مقيمون في معاملات المقيمين. الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم العملة المذكورة في حساب الأرباح والخسائر P&L هو إعادة تقييم العملة التي تؤثر على العمليات العادية للعام الحالي ولا تشكل جزءًا من الدخل الشامل الآخر. وكذلك هو الربح النقدي الصافي. يجب قراءة الملاحظة 32 للحصول على شرح لهذا البند. مجموع العناصر الموضحة في **الجدول 12** لن تساوي ربح السنة لأن هناك عناصر مالية أخرى في حساب الأرباح والخسائرP&L.

الجدول 6 - بيان موحد - الربح أو الخسارة - نهاية العام 2018 و 2017 – عناصر مختارة.

شركة XYZ

العملة 000

البنود المالية	الملاحظات	2018	2017
إيرادات الفوائد		5,992	7,243
إيرادات الإستثمار	20	(3,925)	(5,863)
حصة نتائج الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	8,9	(30,781)	(29,297)
تكاليف التمويل		(32,598)	(29,029)
خسارة من إعادة تقييم العملة		(42,044)	(22,119)
صافي المكاسب النقدية	32	(30,781)	-
الربح السنوي		158,735	166,118

16. يمكن أيضًا اشتقاق بعض عناصر البيانات اللازمة لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات من بيان الربح والخسارة الموحد. وتشمل هذه الإيرادات، وتكلفة المبيعات والأرباح للسنة من العمليات العادية، باستثناء الإيرادات الشاملة الأخرى. بيانات الشركات متعددة الجنسيات تشمل البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات. قد تعرض الشركات التي تستمد جزءًا كبيرًا من إيراداتها من صادرات السلع والخدمات هذه البيانات كمجموعات فرعية من الإيرادات أو تشير إليها في ملاحظات القوائم المالية. وبالمثل، إذا كانت الواردات تشكل جزءًا كبيرًا من تكلفة المبيعات، فستظهر كمجموعة فرعية من تكلفة المبيعات أو سيتم عمل مراجع في الملاحظات حول القوائم المالية.

الجدول 13. بيان موحد - الربح أو الخسارة - العناصر المختارة – نهاية العام 2018 و 2017

شركة XYZ

العملة 000

البنود المالية	الملاحظات	2018	2017
الإيرادات	18	1,087,774	1,137,547
تكلفة المبيعات		(266,764)	(259,945)
الربح السنوي		158,735	166,118